

العلاقات العربية - الصينية نحو آفاق جديدة:

إطلاق مركز عربي - صيني لدعم ريادة الأعمال والابتكار والاقتصاد البرتقالي



■ سمير هاجول: لعقد اجتماعي اقتصادي جديد يركز على
تشجيع المبادرة الفردية وتحفيز الابتكار
■ صعود الفن المولد بالذكاء الاصطناعي: الإبداع في عصر
الخوارزميات

■ الملتقى العربي النلهاني ينعقد في برلين: ترسيخ الشراكة
القائمة على الابتكار والاستدامة
■ مكافحة الانتهاك الرقمي: معالجة المحتوى الصريح غير
التوافقي و Deepfakes

BRITE

بيانات متوافرة على مدار الساعة

براييت، مؤشرات بنك لبنان والمهجر للأبحاث والاتجاهات الاقتصادية، هي مبادرة أطلقها بنك لبنان والمهجر للأعمال ونفذها بالتعاون مع إيكونومينا وموديز أناليتيكس.

ادخل إلى المنصة واحصل على بيانات شاملة ودقيقة وموثوقة حول الاقتصاد اللبناني بالإضافة إلى رسوم بيانية ديناميكية تلبي حاجتك أكنت أكاديمياً أم باحثاً أم متخصصاً.

قم بزيارة brite.blominvestbank.com لمعرفة المزيد.



اتحاد الغرف العربية

نشأته

تأسس اتحاد الغرف العربية بتاريخ 16 كانون الأول (ديسمبر) 1951، واتخذ من مدينة بيروت مقراً رئيسياً له. وكان الدافع الأساسي لإنشاء الاتحاد وعي أصحاب الأعمال العرب إلى أهمية التعاون الإقليمي كوسيلة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية العربية، فكان الاتحاد أول مؤسسة اقتصادية عربية تعمل على المستوى غير الحكومي لتروج فكرة التعاون والتكامل الاقتصادي بين البلاد العربية. وقد لعب الاتحاد دوراً هاماً في دفع عجلة التعاون بين البلاد العربية على الصعد الاقتصادية والتجارية والاستثمارية. وكان الاتحاد سباًقاً إلى الدعوة لإنشاء السوق العربية المشتركة ووضع المبادئ العامة التي يجب تنفيذها بهدف تحقيق الوحدة الاقتصادية بين البلاد العربية.

أعضاؤه

يضم الإتحاد في عضويته غرف واتحادات غرف 22 دولة عربية تمثل وترعى جميع مؤسسات القطاع الخاص في دولها.

رؤيته

أن يكون الاتحاد الممثل الحقيقي للقطاع الخاص العربي في أعماله التجارية والاستثمارية والاقتصادية، بحيث يعمل على تطوير مكانة هذا القطاع ودوره في عملية نمو وتنمية وتكامل الاقتصاد العربي.

رسالته

أن يكون:

• مركزاً مرجعياً داعماً لأواصر التعاون بين مجتمعات الأعمال في الدول العربية.

أهدافه

- مطوراً للفكر الاقتصادي العربي على أسس مستدامة.
- معبراً للقطاع الخاص العربي إلى قواعد العمل الاقتصادي الدولي وبما ييسر ويعزز اندماجه في الاقتصاد العالمي.

تتمثل أهداف الاتحاد الرئيسية في الآتي:

- تحقيق التكامل الاقتصادي العربي في إطار صيغة شاملة وفاعلة ومتطورة.
- تمثيل كافة القطاعات الاقتصادية العربية قومياً وإقليمياً ودولياً من منظور أصحاب الأعمال.
- تعزيز دور الغرف واتحاداتها كممثلة لمجتمعات الأعمال والقطاع الخاص في بلادها.
- التعرف على احتياجات القطاع الخاص وإزالة المعوقات التي تواجه طموحات التنمية.
- تطوير التعاون بين مؤسسات الأعمال العربية وبينها وبين مؤسسات الأعمال الأجنبية.

أنشطته

نشاطات الاتحاد عديدة ومتنوعة تصبّ أساساً في دفع مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك. إذ يقوم الإتحاد بنقل وجهة نظر القطاع الخاص العربي من خلال إصداراته المتنوعة من البحوث والدراسات والتقارير النوعية والرائدة. ويتم نشرها في مطبوعات ونشرات اقتصادية ودوريات. والإتحاد الذي يستند إلى تجربة غنية في تنظيم المؤتمرات والمنتديات والندوات المتخصصة في شتى اهتمامات أصحاب الأعمال العرب. كما يقدم خدمات متنوعة أخرى لمؤسسات القطاع الخاص العربية.

أعضاء مجلس اتحاد الغرف العربية

الرئيس

سمير ماجول

رئيس الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة
والصناعات التقليدية



النائب الثاني للرئيس
محمد شقير

رئيس اتحاد غرف التجارة
والصناعة والزراعة في لبنان



حسن الحويزي

رئيس مجلس
الغرف السعودية



سمير ناس

رئيس غرفة تجارة
وصناعة البحرين



أحمد الزعابي

رئيس اتحاد غرف
التجارة والصناعة في
دولة الإمارات



خليل الحاج توفيق

رئيس مجلس ادارة
غرفة تجارة الأردن



سعود مأمون البرير

رئيس اتحاد عام
أصحاب العمل
السوداني



يوسف دواله

رئيس غرفة
تجارة جيبوتي



كمال حماني

رئيس الغرفة الجزائرية
للتجارة والصناعة



فيصل الرواس

رئيس مجلس ادارة
غرفة تجارة وصناعة
عمان



محمود عبد علي

رئيس غرفة تجارة
الصومال



علاء عمر العلي

المكلف بتسيير أمور
ومهام وأعمال اتحاد
غرف التجارة السورية



الشيخ

خليفة آل ثاني

رئيس غرفة تجارة
وصناعة قطر



عبدہ إدريس

رئيس اتحاد الغرف
التجارية والصناعية
والزراعية الفلسطينية



عبد الرزاق الزهيري

رئيس الاتحاد العام
للغرف التجارية
العراقية



أحمد الوكيل

رئيس الاتحاد العام
للغرف التجارية
المصرية



محمد الرعيع

رئيس مجلس ادارة
الاتحاد العام لغرف
التجارة والصناعة
والزراعة في ليبيا



غرفة

تجارة وصناعة
الكويت



محمد عبده سعيد

رئيس الاتحاد العام
للغرف التجارية
الصناعية اليمنية



**الشيخ العافية ولد
محمد خونا**

رئيس غرفة التجارة
والصناعة والزراعة
الموريتانية



الحسين عليوي

رئيس جامعة الغرف
المغربية للتجارة
والصناعة والخدمات



خالد محمد حنفي
الأمين العام



منظمة التجارة العالمية.. المال والمرتجى وسط المتغيرات الاقتصادية والحروب التجارية



وسط تصاعد التوترات التجارية العالمية منذ تولي الرئيس الأمريكي دونالد ترامب منصبه، تبقى العين على منظمة التجارة العالمية وما ينتظرها من تحديات وما يتطلب منها في المقابل من أوار، خصوصاً لجهة الحفاظ على سلاسة المعاملات التجارية على الساحة الدولية.

وأمام الواقع المستجد فإنّ السؤال الجوهري يتمحور حول مدى قدرتها على تحقيق ذلك؟ أما أننا اليوم أمام حقبة أفول دور هذه المنظمة التي تأسست في جنيف عام 1995، بدعم من الولايات المتحدة وأوروبا، بهدف ضمان انسيابية التجارة العالمية، وتوفير منصة لتسوية النزاعات الاقتصادية. وقد حلت هذه المنظمة محل الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (GATT).

اليوم ومع تصاعد التوترات التجارية بين القوى الاقتصادية الكبرى، قد تشكل هذه اللحظة فرصة لتأكيد أهمية دور المنظمة في تحقيق هذه الأهداف بشكل فعال. حيث أنّ منظمة التجارة العالمية أنشئت خصيصاً للتعامل مع مثل هذه الأزمات، وذلك عبر توفير منصة للحوار، والحد من تصاعد النزاعات، وتعزيز بيئة تجارية مفتوحة يمكن توقع تطوراتها المستقبلية.

والسؤال هو: هل يمكن ذلك؟ خصوصاً وأنّ الرئيس الأمريكي دونالد ترامب لا يهتم بالقواعد التي وضعتها منظمة التجارة العالمية، وتتصرف الولايات المتحدة وكأنها ليست جزءاً من منظمة التجارة العالمية، عندما يتعلق الأمر بالتعريفات الجمركية.

وتتنطوي عضوية منظمة التجارة العالمية على مجموعة من الامتيازات والالتزامات. وتتمثل الركيزة الأساسية في القدرة على الوصول إلى الأسواق العالمية بشروط عادلة وقابلة للتحقق. ويحصل الأعضاء على ميزة التجارة غير التمييزية. وتتضمن الالتزامات أيضاً خفض التعريفات الجمركية، وتجنب نظام الحصص، وتسهيل تدفق المبادلات التجارية من خلال إجراءات جمركية فعالة. وتنتظر إدارة ترامب إلى العجز التجاري باعتباره مسألة سلبية. وقد استخدمت التعريفات الجمركية للحد منه، بدعوى حماية الصناعة الأمريكية.

لكن يكمن الخطر في أن هذه التدابير قد تؤدي إلى تصعيد متبادل يتحول إلى حرب تجارية شاملة، تشمل العديد من الدول والقطاعات الاقتصادية. بينما لا تستطيع منظمة التجارة العالمية فعل الكثير لدفع الولايات المتحدة إلى الالتزام بقواعد التجارة الدولية.

وإزاء اتباع الصين بحلول منتصف العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، استراتيجيات متنوعة مثل تقديم الإعانات والقروض منخفضة التكلفة، ونقل التكنولوجيا بشكل إلزامي. وقد تمكنت من تحقيق ميزة تنافسية في صناعات مثل السيارات الكهربائية، والصلب، وبناء السفن. شهدت في المقابل، وظائف التصنيع في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي تراجعاً ملحوظاً، مما أدى إلى ردود فعل سياسية قوية. وقد عجزت منظمة التجارة العالمية عن التصدي لما اعتبره البعض في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة ممارسات غير عادلة من قبل الصين، مما أدى إلى إحباط واشنطن، وتوصلت الولايات المتحدة إلى استنتاج مفاده أن منظمة التجارة العالمية ليست الوسيلة المناسبة لحل المشاكل التي تواجهها مع الصين.

وفي المقابل، لا تزال بكين تلجأ إلى منظمة التجارة العالمية لطرح مشكلاتها مع الولايات المتحدة؛ فبمجرد أن فرض ترامب رسوماً جمركية بنسبة 10 في المئة على جميع السلع الصينية المصدرة إلى الولايات المتحدة، قدم بلد التنتين شكوى إلى منظمة التجارة العالمية على الفور، وردّ في وقت لاحق بفرض رسوم جمركية بنسبة 15 في المئة على بعض الواردات الزراعية الأمريكية، بما في ذلك الدجاج والذرة. ويمكن أن يصدر حكماً من هيئات منظمة التجارة العالمية بأن ترامب قد انتهك قواعد التجارة، كما كان الحال في عام 2020، عندما وجدت الهيئة أن تعريفاته الجمركية الموجهة ضد البضائع الصينية انتهكت قواعد التجارة.

لكن سيكون انتصار الصين، الذي سيتطلب من حيث المبدأ سحب ترامب تعريفاته الجمركية، رمزياً في المقام الأول. ويمكن للولايات المتحدة أن تستأنف، لكن لن يحقق ذلك شيئاً بسبب هيئة الاستئناف التابعة لمنظمة التجارة العالمية الفاعلة لفعاليتها. ومع ذلك، يبدو أن بكين ترى بعض الجدوى من هذه العملية.

وعلى الرغم من ذلك، لا تزال منظمة التجارة العالمية تحتفظ بأهميتها. إذ تواصل تقديم الدعم لأعضائها لحل النزاعات التجارية، حتى في غياب هيئة استئناف نشطة، وإن كان ذلك بشكل أقل فعالية. وفي السنوات الأخيرة، جرت مشاورات حول نزاعات تتعلق بحقوق الملكية الفكرية، وتجارة السلع الزراعية، وتدابير مكافحة الإغراق. لكن تعاني منظمة التجارة العالمية اليوم، من عجز في اتخاذ قرارات ملزمة قانونياً بسبب عدم وجود هيئة استئناف فعالة. ومن الواضح أن منظمة التجارة العالمية ليست في وضع جيد. لكن من الممكن أن تكون هذه المؤسسة قابلة للاستدامة، حتى في ظل حكم ترامب.

سمير مجول

رئيس مجلس اتحاد الغرف العربية

الغرفة العربية الألمانية تعقد
اجتماعات المكتب التنفيذي
ومجلس الإدارة في برلين

الملتقى العربي الألماني يعقد في
برلين: ترسيخ الشراكة القائمة على
الابتكار والاستدامة

سمير ماجول: لعقد اجتماعي
اقتصادي جديد يركز على
تشجيع المبادرة الفردية وتحفيز
الابتكار

إطلاق مركز عربي - صيني
لدعم ريادة الأعمال والابتكار
والاقتصاد البرتقالي



33



26



18



9

غرف مشتركة

■ الملتقى العربي - الألماني الثامن والعشرين يعقد في برلين:
ترسيخ الشراكة القائمة على الابتكار والاستدامة والتعاون
الاستراتيجي

26

■ الغرفة العربية الألمانية تعقد اجتماعات المكتب التنفيذي
ومجلس الإدارة في برلين

33

مقال

■ مكافحة الانتهاك الرقمي:
معالجة المحتوى الصريح غير التوافقي و Deepfakes

37

فهرس المحتويات

موضوع الغلاف

العلاقات العربية - الصينية نحو أفاق جديدة: إطلاق مركز
عربي - صيني لدعم ريادة الأعمال والابتكار والاقتصاد
البرتقالي

9

نشاط الاتحاد

سمير ماجول: لعقد اجتماعي اقتصادي جديد يركز على
تشجيع المبادرة الفردية وتحفيز الابتكار

18



العدد 268 - مايو (أيار) 2025
Issue No. 268 May 2025

العمران العربي
تصدر عن
اتحاد الغرف العربية

Lebanon- Beirut

P.O.Box: 11-2837

☎ 00961-1-826021/22

☎ 00961-1-826020

✉ info@uac.org.lb

🌐 www.uac-org.org

Rising Global Debt
Requires Countries: to
Put their Fiscal House in
Order



56

صعود الفن المولّد بالذكاء
الاصطناعي: الإبداع في عصر
الخوارزميات



41

■ صعود الفن المولّد بالذكاء الاصطناعي:

41 الإبداع في عصر الخوارزميات

45 أخبار

GLOBAL ECONOMY

RISING GLOBAL DEBT REQUIRES COUNTRIES: TO
PUT THEIR FISCAL HOUSE IN ORDER 56

SPENDING IS EARNING



FNB REWARDS PROGRAM

Using your FNB credit card has never been more rewarding!
Spend with your credit card, earn points and redeem them for cash or valuable prizes and travel packages at fnb-rewards.com or through the FNB Mobile App. Points can be earned and redeemed in Lebanon or abroad.



FIRST NATIONAL BANK S.A.L.

fnb.com.lb

مؤتمر الأعمال العربي - الصيني الحادي عشر ينعقد في مقاطعة هاينان-الصين إطلاق مركز عربي - صيني لدعم ريادة الأعمال والابتكار والاقتصاد البرنتقالي وتبني فكرة إنشاء حدائق صناعية وتكنولوجية عربية - صينية



أكد أمين عام اتحاد الغرف العربية الدكتور خالد حنفي خلال أعمال مؤتمر الأعمال العربي الصيني الحادي عشر الذي عقد في مقاطعة هاينان في جمهورية الصين الشعبية خلال الفترة 27-29 أبريل 2025، بحضور عدد من الوزراء الصينيين، ونائب رئيس اللجنة الوطنية للمؤتمر الاستشاري السياسي للشعب الصيني جيانغ زووجون، وأكثر من 1900 شخصية رسمية والسفراء العرب المعتمدين في جمهورية الصين الشعبية ورجال أعمال ومستثمرين عرب وصينيين، أن تنظيم هذا المؤتمر رفيع المستوى، يجسد عمق الشراكة الاستراتيجية بين الدول العربية وجمهورية الصين الشعبية. فهو منذ انطلاسته عام 2005 تحت مظلة منتدى التعاون العربي الصيني، شكل منصة محورية لتعزيز التعاون الاقتصادي والاستثماري، وبناء شراكات فاعلة في مجالات حيوية مثل التحول الرقمي، والطاقة الخضراء، والابتكار التكنولوجي.

المتحدة الأمريكية ودول الآسيان والاتحاد الأوروبي. ولفت إلى أن وصول البلدان العربية إلى هذا المركز جاء نتيجة ارتفاع حجم التبادل التجاري بنسبة ألف في المئة بالمقارنة مع ما كانت عليه قبل عقدين من الزمن. لافتاً إلى أننا في العالم العربي جاهزون

كشفت أمين عام الاتحاد الدكتور خالد حنفي، عن أن العالم العربي شريك استراتيجي هام بالنسبة إلى الصين حيث تجاوز حجم التبادل التجاري بين الجانبين 400 مليار دولار عام 2024، وهذا رقم بارز يجعل من المنطقة العربية الشريك التجاري الرابع بعد الولايات

جانب إنشاء منصات مشتركة لربط رواد الأعمال والمستثمرين من الجانبين.

مركز عربي صيني لدعم ريادة الأعمال والابتكار والاقتصاد البرتقالي

والتقى أمين عام الاتحاد على هامش مشاركته في أعمال المؤتمر العربي الصيني الذي عقد في مقاطعة هاينان، جيانغ زووجون، نائب رئيس اللجنة الوطنية للمؤتمر الاستشاري السياسي للشعب الصيني، بحضور ليو شياومنج محافظ مقاطعة هاينان، وريو هونغبين، رئيس مجلس الصين لتعزيز التجارة الدولية CCPIT، وفو شوانتشاو الأمين العام لحكومة مقاطعة هاينان، بالإضافة إلى حشد من الشخصيات الرسمية ورجال أعمال ومستثمرين من جمهورية الصين الشعبية.

وأثنى أمين عام الاتحاد على التعاون البارز والوثيق بين اتحاد الغرف العربية والمجلس الصيني لتعزيز وتتمية التجارة الدولية CCPIT، لافتاً إلى أن العالم العربي شريك استراتيجي هام بالنسبة إلى الصين حيث تجاوز حجم التبادل التجاري بين الجانبين 400 مليار دولار وهذا رقم بارز يجعل من المنطقة العربية الشريك التجاري الرابع بعد الولايات المتحدة الأمريكية ودول الآسيان والاتحاد الأوروبي.

وكشف عن أن وصول البلدان العربية إلى هذا المركز جاء نتيجة ارتفاع حجم التبادل التجاري بنسبة ألف في المئة بالمقارنة مع ما كانت عليه قبل عقدين من الزمن. لافتاً إلى أننا في العالم العربي جاهزون ومستعدون لزيادة هذا الرقم إلى مستوى أعلى وأكبر لنصبح الشريك التجاري الأول أو الثاني بالنسبة إلى الصين في الفترة القادمة مثلما تعتبر الصين الشريك التجاري الأول بالنسبة إلى العالم العربي.

وأوضح الدكتور خالد حنفي خلال اللقاء إلى أن مجالات التعاون بين الجانبين العربي والصيني يمكن أن تكون في مجالات الطاقة وخصوصاً الطاقة المتجددة، وفي قطاع السياحة حيث تعتبر مقاطعة هاينان من المقاطعات السياحية الرئيسية في الصين كما وتعتبر المنطقة العربية ذات ارث ثقافي وحضاري وسياحي جاذب مما يساهم في رفع حجم السياح الصينيين الوافدين إلى المنطقة العربية وكذلك السياح العرب الذين يزورون الصين.

ومستعدون لزيادة هذا الرقم إلى مستوى أعلى وأكبر لنصبح الشريك التجاري الأول بالنسبة إلى الصين في الفترة القادمة مثلما تعتبر الصين الشريك التجاري الأول بالنسبة إلى العالم العربي. ونوه أمين عام الاتحاد إلى أننا اليوم أمام لحظة تاريخية لتطوير رؤية مشتركة تتناغم مع أهداف التنمية المستدامة لعام 2030، وترتكز على مبادئ الاقتصاد الدائري والعدالة والشمول، حيث يشهد فيه العالم اليوم تحديات اقتصادية متسارعة تتطلب منا مزيداً من الانفتاح والتكامل والاستباقية في التفكير والعمل. واعتبر أن العلاقات العربية-الصينية أثبتت على مر السنوات أنها علاقات قادرة على التطور والاستدامة، بفضل الإرادة المشتركة والدعم المؤسسي، لاسيما من جانب اتحاد الغرف العربية، الذي يواصل لعب دور محوري في توسيع آفاق الشراكات مع شركائنا الاستراتيجيين، وفي مقدمتهم الصين.

وأوضح أن الروابط التي تجمعنا بالصين لا تقتصر على التبادل التجاري، بل تمتد لتشمل رؤية تنموية قائمة على الابتكار والاستدامة والتحول الرقمي والاقتصاد الأخضر. ومن هذا المنطلق، فإننا في اتحاد الغرف العربية نولي أهمية خاصة لإقامة مشاريع استراتيجية بين القطاع الخاص العربي والصيني، في مجالات واعدة مثل الطاقة المتجددة، الاقتصاد الدائري، البنية التحتية الذكية، الذكاء الاصطناعي، وسلاسل الإمداد المستدامة.

وقال الدكتور خالد حنفي إن الشراكة العربية الصينية تمثل نموذجاً حياً لتعاون الحضارات، لا مجرد تقاطع مصالح اقتصادية. فالصين، من خلال قيادتها الحكيمة، أرست معادلة متوازنة بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة، وهي مقاربة تلنقي مع أولويات العالم العربي في مجالات الأمن الغذائي، الانتقال الطاقوي، وتطوير البنى التحتية الذكية. وثمن أمين عام اتحاد الغرف العربية جهود الصين في دعم مشاريع الطاقة المتجددة، ولا سيما في مجالي الطاقة الشمسية وطاقة الرياح. وكذلك الاستثمارات في البنية التحتية الرقمية، بما يعزز من قدرات الشركات الناشئة والقطاعات الإنتاجية. إلى جانب التبادل الثقافي والسياحي، كرافد أساسي لتعزيز التفاهم بين الشعوب.

وأكد على أهمية التوسع في مجالات التعاون لتشمل توطين التكنولوجيا ونقل المعرفة في مجالات الذكاء الاصطناعي والصناعات المستدامة. بالإضافة إلى توفير أدوات تمويل مشترك لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المنطقة العربية. إلى



الحرب التجارية الدائرة اليوم نتيجة الرسوم الجمركية التي فرضها الرئيس الأميركي دونالد ترامب على 128 دولة حول العالم، وقال ان البلدان العربية متفهمة للمتغيرات الجيوسياسية ولأجل ذلك بدأت البلدان العربية تنويع شراكاتها التجارية والاقتصادية مع دول العالم ولا سيما مع الصين التي نطمح بان تكون شريك واعد للعالم العربي حيث تمتلك الصين فرائض مالية ضخمة يمكن توظيفها في أماكن مختلفة حول العالم ومنها البلدان العربية وذلك من خلال ضمانات سيادية ومشاريع يشارك فيها القطاع الخاص العربي والصيني عبر استثمارات ضخمة تعود بالنفع على الجانبين العربي والصيني.

رؤية تركز على التحول الرقمي والمعرفي والتكامل الصناعي الذكي

وشدد أمين عام اتحاد الغرف العربية الدكتور خالد حنفي خلال فعاليات الجلسة الحوارية حول «منظمات تعزيز التجارة العربية الصينية» ضمن أعمال مؤتمر الأعمال العربي الصيني، على أن العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الجانبين العربي والصيني

وتابع: كما تحدثنا عن أهمية تعزيز التعاون في مجال الرقمنة، وفي قطاع التكنولوجيا الزراعية، وفي القطاع الصناعي، وقطاعات أخرى مثل القطاع المالي والمصرفي.

وكشف أمين عام الاتحاد عن إطلاق مبادرة هامة عبر إنشاء مركز عربي صيني لريادة الأعمال والابتكار والاقتصاد البرتقالي بما يساهم في تعزيز التعاون بين الشباب العربي والصيني في مجالات التكنولوجيا المتقدمة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وذلك بما يحقق الأهداف الاستراتيجية والتطلعات المنشودة ليس فقط في المشاريع المتصلة بالثورة الصناعية الرابعة، بل من أجل بناء جسور التواصل الثقافي والحضاري بين الجانبين العربي والصيني. وأوضح الدكتور خالد حنفي ان البلدان العربية التي ايدت مبادرة الحزام والطريق منذ اليوم الاول لاطلاقها، جاهزة من أجل تنفيذ المشاريع التنموية الواعدة في هذه المبادرة ولا سيما في مجال النقل واللوجستيات بما يحول المشاريع الاستثمارية الطموحة الى مشاريع منقذة على ارض الواقع، تمتد من البلدان العربية الى البلدان الأفريقية وصولاً إلى أوروبا ودول امريكا الجنوبية. وتطرق أمين عام الاتحاد إلى الواقع الجيوسياسي المستجد في ظل

معتبراً أن مستقبل التعاون الصيني العربي يتطلب الانتقال من النماذج التقليدية إلى رؤية أكثر شمولاً تركز على التحول الرقمي، والاقتصاد القائم على المعرفة، والتكامل الصناعي الذكي. وفي هذا الإطار، أقرت المبادرات التالية: إطلاق «المنصة الصينية-العربية للربط الاقتصادي الذكي»، تأسيس «صندوق الابتكار والتنمية الصيني العربي»؛ إطلاق «برنامج تبادل العقول والخبرات»؛ إنشاء «مدن تكامل صناعي ذكي»؛ إنشاء مجلس استشاري مشترك للتخطيط الاستراتيجي.

وألقى الدكتور خالد حنفي، كلمة في مأدبة العشاء الرسمية التي أقيمت على شرف المشاركين في فعاليات مؤتمر الأعمال العربي الصيني الحادي عشر المنعقد في مقاطعة هاينان الصينية، شدد فيها على أن الصين والعالم العربي، كل من موقعه الحضاري، يملكان مفاتيح مشتركة لبناء نموذج جديد من التعاون الدولي قائم على التوازن بين النمو الاقتصادي وحماية الموارد؛ ومحفز لـ دور القطاع الخاص والابتكار؛ ومفتوح على التحول الرقمي والاقتصاد الأخضر؛ ومرتبطة برؤية أخلاقية ترى في الإنسان محور التنمية، لا مجرد مستهلك أو رقم.

واقترح الدكتور خالد حنفي أن نعمل سوياً على إعداد «جدول تعاون إنساني-ثقافي-اقتصادي» مواز للمشاريع الكبرى، يضم: مبادرات شبابية وتدريبية ثنائية في ريادة الأعمال؛ وبرامج تبادل ثقافي وفني وسياحي؛ وملتقيات دورية تجمع بين المفكرين ورواد الأعمال وصنّاع القرار من العالمين العربي والصيني.

وأجرى أمين عام الاتحاد محادثات مع عدد من الشخصيات الصينية البارزة بينها نائب رئيس اللجنة الوطنية للمؤتمر الاستشاري السياسي للشعب الصيني جيانغ زووجون. والمسؤول الاقليمي عن وزارة التجارة في مقاطعة هينان زهانغ بن. ومحافظ مقاطعة هاينان ليو شياومينغ.

لقاء رئيس المجلس الصيني لتنمية التجارة الدولية

وبحث الدكتور خالد حنفي، مع رئيس المجلس الصيني لتنمية التجارة الدولية CCPIT، رين هونغبين، سبل تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية بين العالم العربي والصين، لا سيما في المجالات والقطاعات الواعدة، خصوصاً في التكنولوجيا المتقدمة والاقتصاد الرقمي وإنترنت الأشياء والذكاء الاصطناعي

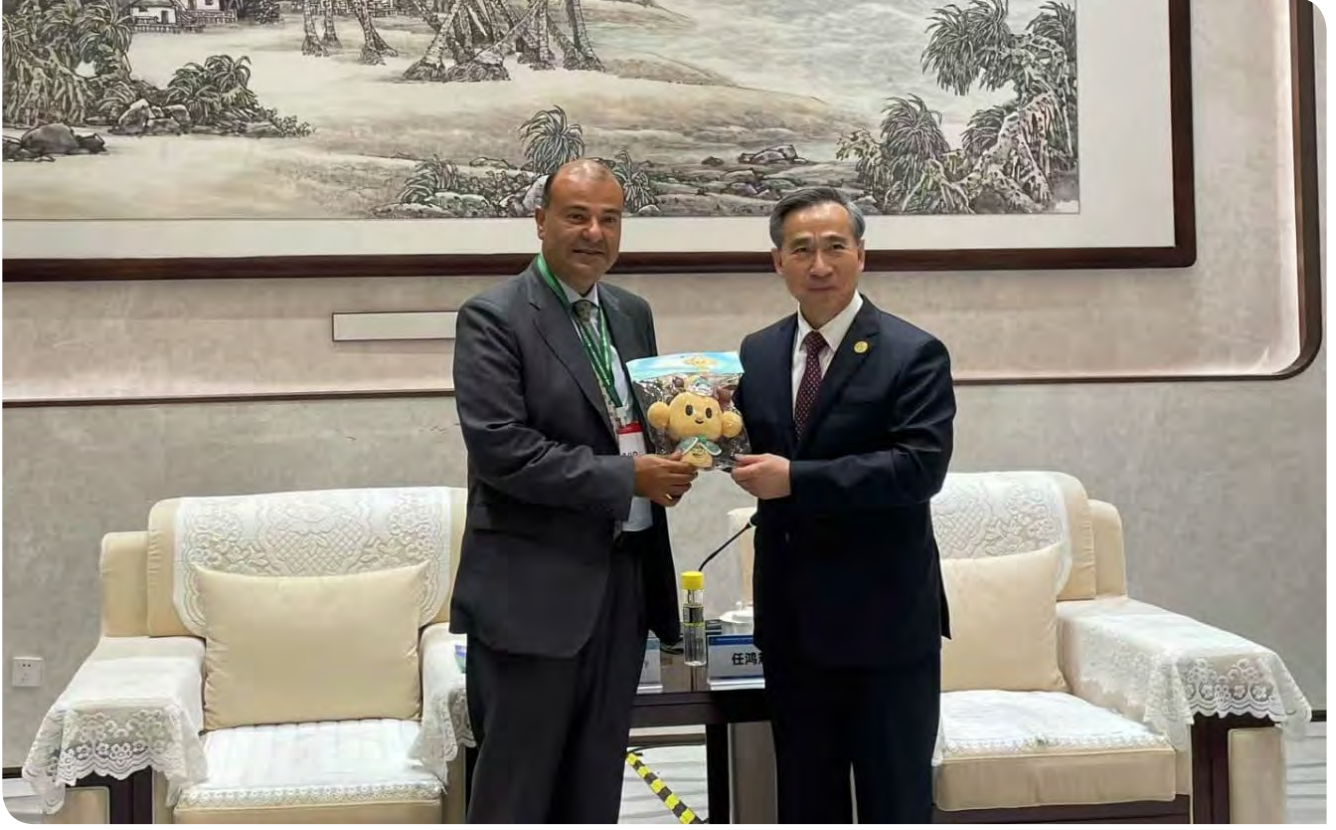
خطت خطوات واسعة خلال العقود الماضية، وأصبحت اليوم نموذجاً ناجحاً للتعاون القائم على الاحترام المتبادل، والمصالح المشتركة، والرؤية المستقبلية للتنمية الشاملة والمستدامة. حيث تشير الإحصاءات الحديثة إلى أن حجم التبادل التجاري بين الصين والدول العربية بلغ في عام 2023 نحو 2.8 تريليون يوان، أي ما يعادل 393.75 مليار دولار أمريكي، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 820.9% مقارنة بعام 2004.

وتابع أنه في الأشهر الأربعة الأولى من عام 2024 فقط، وصل حجم التجارة الثنائية إلى 946.17 مليار يوان، أي ما يقارب 131 مليار دولار، مشكلاً 6.9% من إجمالي تجارة الصين الخارجية. وتجدر الإشارة إلى أن ست دول عربية فقط - وهي الإمارات، العراق، عمان، قطر، مصر، والسعودية - قد شكّلت مجتمعة 84.8% من هذا الحجم التجاري، مما يؤكد على الأهمية المتزايدة للدول العربية في الاستراتيجية الاقتصادية الصينية.

ونوه إلى أن العلاقات الاقتصادية لم تعد تقتصر على التبادل التجاري في السلع التقليدية مثل الطاقة أو المواد الخام، بل توسعت لتشمل مشاريع استراتيجية كبرى في البتروكيماويات، البنية التحتية، التكنولوجيا، والتصنيع المحلي. وتعتبر المنطقة الاقتصادية والتجارية بين الصين ومصر في منطقة السويس (TEDA) نموذجاً متميزاً للتعاون الصناعي، حيث ساهمت في توفير أكثر من 9,000 وظيفة مباشرة و80,000 وظيفة غير مباشرة، وأسهمت في تعزيز قدرة مصر الإنتاجية واللوجستية.

ورأى أن منظمات ترويج التجارة تلعب دوراً محورياً في تعزيز العلاقات الاقتصادية بين الصين والدول العربية، فهي بمثابة الجسور التي تربط بين الشركات والمؤسسات، وتسهم في تسهيل حركة الأعمال والاستثمارات، من خلال: تنظيم المعارض والمؤتمرات التجارية المشتركة؛ وإرسال واستقبال الوفود الاقتصادية؛ وتوفير المعلومات والدراسات القطاعية؛ ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة في اختراق الأسواق الدولية؛ وتمكين التحول الرقمي والتجارة الإلكترونية.

ونوه إلى أننا في اتحاد الغرف العربية نؤمن أن المستقبل يحمل فرصاً واسعة في قطاعات واعدة، أبرزها: الاقتصاد الأخضر والطاقة المتجددة؛ الاقتصاد الرقمي والتكنولوجيا المالية؛ الأمن الغذائي والزراعة الذكية؛ سلاسل الإمداد المستدامة والتصنيع المحلي المشترك.



جسور التواصل الثقافي والحضاري بين الجانبين العربي والصيني. وأوضح الدكتور خالد حنفي أن البلدان العربية التي ايدت مبادرة الحزام والطريق منذ اليوم الاول لاطلاقها، جاهزة من اجل تنفيذ المشاريع التنموية الواعدة في هذه المبادرة ولا سيما في مجال النقل واللوجستيات بما يحول المشاريع الاستثمارية الطموحة الى مشاريع منفذة على ارض الواقع، تمتد من البلدان العربية الى البلدان الأفريقية ودول الآسيان وصولا إلى دول الاتحاد الأوروبي ودول امريكا الجنوبية.

ولفت امين عام الاتحاد إلى أن العالم العربي شريك استراتيجي هام بالنسبة إلى الصين حيث تجاوز حجم التبادل التجاري بين الجانبين 400 مليار دولار ومن الممكن رفع هذا الرقم إلى 600 مليار دولار، إذا صدقت النوايا وعملنا سويا في إطار تحقيق المصالح المتبادلة والمنافع المشتركة. وأوضح انه في إطار الواقع الجيوسياسي المستجد في ظل الحرب التجارية الدائرة اليوم نتيجة الرسوم الجمركية التي فرضها الرئيس الاميركي دونالد ترامب على 128 دولة حول العالم، فإن البلدان العربية متفهمة للمتغيرات الجيوسياسية ولأجل ذلك بدأت البلدان العربية بتنويع شراكاتها

والبيانات الضخمة، بالإضافة إلى قطاعات الصناعة والاقتصاد البرتقالي وريادة الأعمال والابتكار وغيرها من المجالات الحيوية التي تسهم في تحقيق الرؤى والأهداف للوصول بالعلاقات العربية -الصينية إلى مستويات الشراكة الإستراتيجية.

وأثنى أمين عام الاتحاد على التعاون البارز والوثيق بين اتحاد الغرف العربية والمجلس الصيني لتعزيز وتنمية التجارة الدولية CCPIT.

ولفت إلى أن قطاع السياحة يعتبر من القطاعات التي يمكن الاستفادة منها لرفع مستوى التعاون السياحي حيث تعتبر مقاطعة هاينان من المقاطعات السياحية الرئيسية في الصين كما وتعتبر المنطقة العربية ذات اراث ثقافي وحضاري وسياحي جاذب مما يساهم في رفع حجم السياح الصينيين الوافدين الى المنطقة العربية وكذلك السياح العرب الذين يزورون الصين.

ورأى أن هناك أهمية لتعزيز التعاون بين الشباب العربي والصيني في مجالات التكنولوجيا المتقدمة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وذلك بما يحقق الأهداف الاستراتيجية والتطلعات المنشودة ليس فقط في المشاريع المتصلة بالثورة الصناعية الرابعة، بل من اجل بناء

والدول العربية، مما قد يجعلها الشريك التجاري الأول للصين. وكشف الجانبان عن التوجّه لإنشاء مجمعات صناعية وتكنولوجية صينية عربية مشتركة في عدد من الدول العربية، تتمتع بمواقع استراتيجية بالقرب من الموانئ ومراكز الخدمات اللوجستية، حيث سيتم التخطيط لهذه المجمعات بدقة متناهية، مع وضع خطة رئيسية شاملة لكل موقع، تضم مجموعة متنوعة من الوحدات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة المترابطة عبر نظام مدخلات ومخرجات، مما يعزز الروابط الأمامية والخلفية، إذ سيتم ربط كل مجمع بغيره في المنطقة العربية والصين، مما يخلق شبكة تعاونية، حيث سيرتكز كل مجمع على أربعة ركائز أساسية: وحدة التدريب والتطوير، وحدة استخبارات السوق: وحدة البحث والتطوير، ووحدة التمويل. وستستضيف هذه المجمعات مشاريع عربية صينية مشتركة، مع وحدات صغيرة تُعدّ حاضنات لتعاون رواد الأعمال والمبتكرين من كلا المنطقتين، على اعتبار أن إنشاء هذه المجمعات وانتشارها في جميع أنحاء المنطقة العربية سيعزز بشكل كبير التجارة والاستثمار والتبادل المستدامين بين الدول العربية والصين. وسوف يُقدّم اتحاد الغرف العربية ومكتب اليونيدو لتنمية الأعمال والتجارة في البحرين مسودة مقترح ومذكرة مفاهيمية محتملة لفكرتين لمناقشتها خلال المعرض الدولي الثالث لسلسلة التوريد.

لقاء محافظ مقاطعة هاينان

كذلك التقى امين عام الاتحاد الدكتور خالد حنفي، محافظ مقاطعة هاينان، ليو شياومنج، حيث رأى خلال اللقاء أنه في ظل الظروف السياسية والجيوسياسية التي يمر بها العالم اليوم تجعلنا نفكر بشكل أكبر في بناء شراكة استراتيجية عربية - صينية من أجل مواجهة تحديات الحرب التجارية العالمية التي افتعلتها الولايات المتحدة الأمريكية.

وأوضح انه في إطار الحديث عن تعزيز التعاون التجاري والاستثماري مع مقاطعة هاينان فإننا لا بد من ان نتحدث عن محورين رئيسيين: اما المحور الاول فله صلة بالسياحة، بينما المحور الثاني فيتعلق بالاستثمار، وينبثق من هذين المحورين المشاريع التي تجعل من مقاطعة هاينان وجهة سياحية بالنسبة الى البلدان العربية. اما بالنسبة الى الاستثمار فهناك الكثير من المشاريع الاستراتيجية التي يمكن تنفيذها في مقاطعة هاينان من

التجارية والاقتصادية مع دول العالم ولا سيما مع الصين التي تمتلك فوائض مالية ضخمة يمكن توظيفها في أماكن مختلفة حول العالم ومنها البلدان العربية وذلك من خلال ضمانات سيادية ومشاريع يشارك فيها القطاع الخاص العربي والصيني عبر استثمارات ضخمة تعود بالنفع على الجانبين العربي والصيني.

وثن رئيس المجلس الصيني لتنمية التجارة الدولية، الرؤى والأفكار التي اقترحها امين عام الاتحاد في سبيل تقوية وتعزيز العلاقات الاقتصادية العربية-الصينية، لافتا إلى أن مقاطعة هاينان من خلال موقعها الجغرافي الاستراتيجي ومن خلال ما تمتلكه من مقدرات وطموحات، يمكن أن تكون نقطة البداية نحو تحقيق التطلعات لبناء علاقات وشراكات استراتيجية مع العالم العربي.

واعتبر أن العلاقات العربية-الصينية أثبتت على مر السنوات أنها علاقات قادرة على التطور والاستدامة، بفضل الإرادة المشتركة والدعم المؤسسي، لاسيما من خلال التعاون والتنسيق الاستراتيجي القائم بين المجلس الصيني لتنمية التجارة الدولية CCPIT واتحاد الغرف العربية، الذي يلعب دورا محوريا في توسيع آفاق الشراكات مع الشركاء الاستراتيجيين وفي مقدمهم الصين.

وجرى خلال اللقاء الاتفاق على إنشاء مركز عربي صيني مشترك في هاينان يُركز على ريادة الأعمال والابتكار والاقتصاد البرتقالي، بما يُعزز العلاقات المستدامة والاستراتيجية بين الصين والدول العربية. كما أنّ الغاية من المركز هو التركيز على الذكاء الاصطناعي والرقمنة، بهدف توليد أفكار ومشاريع تُعزز العلاقات الاقتصادية بما يتجاوز صادرات المنتجات التقليدية، ويفيد الاقتصاديين الصينيين والعربي بشكل مُتبادل.

كذلك جرى التأكيد على أنّ مقاطعة هاينان تعتبر مركزا للتعاون السياحي من خلال دمج برامج سياحية للسياح الصينيين الذين يزورون هاينان ثم يكملون رحلتهم إلى مختلف الدول العربية. وتم التشديد على أهمية إنشاء باقات سياحية تربط هاينان بالدول العربية، وتُشجع السياح والمستثمرين العرب على زيارة هاينان، وأيضا تُشجع السياح الصينيين على استكشاف الوجهات العربية، حيث يُمكن أن يشمل ذلك الرحلات البحرية ورحلات السفر الأطول.

وإلى جانب السياحة، اعتبر الجانبان أنّه يُمكن للمركز استكشاف التعاون في مجالات الأزياء، وإنتاج الأفلام، والألعاب، وإنشاء المحتوى المُتعلق بالمنطقة العربية والصين. حيث سوف تؤدي هذه المبادرات إلى زيادة ملحوظة ومستدامة في حجم التجارة بين الصين



محورية عبر الاستثمار فيها في مشاريع التكنولوجيا المتطورة مما يجعلها قبلة للشركات العالمية الكبرى ومن بينها الشركات العربية. ولفت في هذا المجال إلى أن هناك إمكانية كبيرة للتعاون بين الصين والبلدان العربية في مجال الفضاء.

ندوة حول المناطق الصناعية الصينية العربية

كشف أمين عام اتحاد الغرف العربية، الدكتور خالد حنفي، خلال ترؤسه لجلسة بعنوان: «المناطق الصناعية الصينية - العربية»، بحضور شخصيات عربية وصينية رفيعة المستوى ووفود لعدد كبير من الدول العربية، وذلك ضمن أعمال المؤتمر العربي الصيني الحادي عشر الذي عقد في مقاطعة هاينان الصينية خلال الفترة 27-29 أبريل 2025، عن تبني فكرة إنشاء حدائق صناعية وتكنولوجية صينية-عربية مشتركة في مختلف الدول العربية، تتمتع بمواقع استراتيجية بالقرب من الموانئ والمراكز اللوجستية، وذلك على غرار ما تنفذه شركة «تيذا» الصينية ضمن المنطقة الاقتصادية لقناة السويس في مصر. ونوه إلى أن هذه المبادرة تركز على احتضان المواهب العربية ودمجها مع الخبرات الصينية

الجانب العربي. وبين أنه لتعميم هذين المحورين كان هناك مقترح مبدئي لإنشاء مركز لريادة الأعمال والابتكار والاقتصاد البرتقالي ومقره في مقاطعة هاينان، سيكون بمثابة منارة عالمية وسيسهل في دعم وتمكين الشباب من الجانبين العربي والصيني عبر المشاريع الابتكارية التي ستعزز واقع الابتكار في مقاطعة هاينان.

من ناحيته تطرق محافظ مقاطعة هاينان إلى أهمية المقترح بإنشاء مركز عربي - صيني لدعم رواد الأعمال والابتكار والاقتصاد البرتقالي، متمنيا أن يتم إنشاء هذا المركز في اقرب فرصة ممكنة بحيث يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والشاملة للبلدان العربية والصين. وكشف عن أنه سيتم في الفترة القادمة إنشاء مطار ضخم في مقاطعة هاينان باستثمارات ضخمة بما يجعل من هذا المطار محطة مهمة ورئيسية في إطار تعزيز الصين علاقاتها التجارية والاقتصادية مع باقي دول العالم ومنها على وجه الخصوص البلدان العربية.

وأوضح أن مقاطعة هاينان تعتبر آخر مقاطعة تم انشاؤها في الصين وتبلغ مساحتها ما يزيد عن 5 آلاف كيلومتر مربع بينما يبلغ عدد السكان فيها حوالي 10 مليون نسمة وهناك اهتمام كبير من جانب الرئيس الصيني بأن تصبح هذه المقاطعة منطقة لوجستية

هائدة مستديرة لمنظمات ترويج التجارة العربية الصينية

وألقى أمين عام الاتحاد الدكتور خالد حنفي كلمة في اجتماع المائدة المستديرة لمنظمات ترويج التجارة الصينية العربية، اعتبر فيها أنّ القطاع الخاص الصيني حقق في السنوات الأخيرة نجاحات كبيرة جداً، وأصبحت هناك نماذج صينية للقطاع الخاص لم تكن معروفة في السابقة، وأصبحت الآن الصين نقطة جاذبة ومحورية للتجارة الحرة والتعاون الدولي، وهذا أمر بارز وهام جداً، حيث باتت القيادة السياسية الصينية اليوم مع القطاع الخاص الصيني رغبة كبيرة جداً بتحرير التجارة والانفتاح على جميع دول العالم. ونحن في المنطقة العربية نؤمن تماماً بحرية التجارة والانفتاح، خصوصاً في ظل الدعوات العالمية اليوم للانفتاح لا إلى الانغلاق، ومن هذا المنطلق فإننا نمد أيدينا إلى الصين وإلى القطاع الخاص الصيني لكي نقدم نموذجاً جديداً يحتذى به في العمل العربي - الصيني المشترك.

وأكد الدكتور خالد حنفي على أنّ المنطقة العربية هي رابع شريك تجاري بالنسبة إلى الصين بعد الولايات المتحدة ودول الآسيان والاتحاد الأوروبي. وكشف عن تجاوز حجم التبادل التجاري بين الجانبين العربي والصيني 400 مليار دولار عام 2024، وهذا الرقم البارز والمركز جاء نتيجة ارتفاع حجم التبادل التجاري بنسبة ألف في المئة بالمقارنة مع ما كانت عليه قبل عقدين من الزمن. لافتاً إلى أننا في العالم العربي جاهزون ومستعدون لزيادة هذا الرقم إلى مستوى أعلى وأكبر ليتجاوز 600 مليار دولار في السنوات القادمة، لنصبح الشريك التجاري الأول بالنسبة إلى الصين مثلاً.

تعتبر الصين الشريك التجاري الأول بالنسبة إلى العالم العربي. ونوّه إلى أنّه من أجل تعزيز العلاقات لنصل إلى ما نطمح إليه، لا بدّ من اتباع نهج جديد في الفترة القادمة، خصوصاً في ظل الظروف والمتغيرات التي يشهدها العالم. معتبراً أنّ المنطقة العربية تشهد بدورها متغيرات كبيرة وتتطور، وتعدّ المنطقة العربية في الوقت الراهن المورد الرئيسي للطاقة إلى الصين، ولكن لا يجب أن نتوقّف عند هذا الحد بل علينا أن نتابع المسار، وذلك من خلال إنشاء على سبيل المثال حدائق تكنولوجية تكون بمثابة أساس صلب لاستمرار العمل والنجاح المشترك لشعوب المنطقة العربية والصين. وكذلك إنشاء مركز لريادة الأعمال لدعم رواد الأعمال والابتكار والاقتصاد البرتقالي.

وشدد على أنّ «القطاع الخاص العربي من خلال اتحاد الغرف

في مختلف المجالات، وتعتبر بمثابة البنية التحتية اللازمة لهذه الحقائق.

ونوّه الدكتور خالد حنفي إلى أنّه سيتم تخطيط هذه الحقائق بدقة متناهية، مع وضع خطة رئيسية شاملة لكل موقع، تضم مجموعة متنوعة من الوحدات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، مترابطة عبر نظام مدخلات ومخرجات، مما يعزز الروابط الأمامية والخلفية حيث سيتم ربط كل مجمع بغيره في المنطقة العربية والصين، مما يُنشئ شبكة تعاونية ترتكز كل مجمع على أربعة ركائز أساسية هي: وحدة التدريب والتطوير: تُركز على التأهيل الفني والتوجيه الثقافي لجميع العاملين في المجمع. وحدة استخبارات السوق: استخدام البيانات الضخمة والتحليلات لدراسة الأسواق الحالية والمستهدفة، وتحديد احتياجات السوق. وحدة البحث والتطوير: مُخصصة لتكييف المنتجات مع أسواق محددة وتشجيع الابتكار. وحدة التمويل: إجراء دراسات الجدوى المالية لتسهيل حصول جميع الوحدات داخل المجمع على التمويل.

وأوضح الدكتور خالد حنفي أنّ هذه الحقائق INDUSTRIAL PARK، ستكون بمثابة مشاريع عربية صينية مشتركة، مع وحدات صغيرة تعمل كحاضنات لتعاون رواد الأعمال والمبتكرين من كلا المنطقتين. ونوّه إلى أنّ «إنشاء هذه الحقائق وانتشارها في جميع أنحاء المنطقة العربية سيعزز بشكل كبير التجارة والاستثمار والتبادل المستدامين بين الدول العربية والصين. كما يمكن لهذه المبادرة أن تخفف من العديد من المخاطر المرتبطة بالحروب التجارية، وتسهل الدخول إلى أسواق جديدة. واقترح أن يلعب اتحاد الغرف العربية، بالتعاون مع شركائه، دوراً هاماً في دفع هذا المسعى العربي الصيني المشترك.

وقدّمت شركة «تيذا» عرضاً عن المشروع الذي تطوّره في مصر منذ عام 2008، عبر مساحة تزيد عن سبعة كيلومترات مربعة في المنطقة الاقتصادية لقناة السويس. حيث تمّ إنجاز المرحلة الأولى من التطوير، التي تبلغ مساحتها حوالي 1034 كيلومتر مربع، ويتم العمل حالياً على المرحلة الثانية التي تغطي مساحة ستة كيلومترات مربعة. وساهمت «تيذا» بشكل كبير في تعزيز الاقتصاد المصري من خلال الاستثمارات، وخلق فرص العمل (أكثر من 70 ألف وظيفة)، وإيرادات المبيعات (أكثر من 406 مليار دولار بحلول أواخر عام 2024)، ومدفوعات الضرائب (أكثر من 450 مليون دولار بحلول أواخر عام 2024).

سلاسل الإمداد، لذلك نعم نحن نستطيع أن نغيّر معاً طرق سلاسل الإمداد التي كانت سائدة في السابق، وستكون المنطقة العربية بعدد سكان 450 مليون مواطن وبحجم ناتج محلي يفوق 4.5 تريليون دولار، شريكا كبيرا وهاما بالنسبة إلى الصين من خلال طاقاتها الشبابية وبقطاعها الخاص القوي والواعد وبالإرادة السياسية في المنطقة العربية التي تهتم بالتقارب مع الصين ومع القطاع الخاص الصيني الذي قدّم في السنوات الأخيرة نماذج مبهرة. وأيضا هاك إرادة سياسية لدى الجانب الصيني بالتقارب مع العالم العربي من خلال المحار الخمسة التي أطلقها الرئيس الصيني لتعزيز التعاون مع العالم العربي، ونحن في مبادرتنا نهتم بهذه المحار الخمسة ونأمل أن يكون هناك اهتمام على ذات الدرجة من الجانب الصيني.

العربية والذي أتشرف بأني أمثله تغيّر تماما نحو الأفضل وأصبح هناك قصص نجاح كبيرة للقطاع الخاص العربي، وبالتالي يجب على القطاع الخاص الصيني أن يتنبّه إلى هذا الأمر وإن يتحرك بقوة وبسرعة من خلال الأسس التي نضعها من أجل أحداث التغيير المنشود للطرفين، مع الأخذ بعين الاعتبار أنّ الـ 22 دولة عربية لها جميعها إطلالة ومنافذ وموانئ على البحار والمحيطات، وبالتالي يمكن لهذه الموانئ أن تتخطى في مبادرة الطريق والحزام وأن تكون نقاط محورية ومناطق لوجستية لتعزيز سلاسل القيم المضافة.

وقال إنّ الصين والبلدان العربية بمقورهم رسم ممرات جديدة للتجارة حول العالم وهذا أمر ليس خيالا بل يمكننا تحويله إلى شيء ملموس على أرض الواقع، حيث أطلقت الصين مؤتمر ومعرض



سمير ماجول : صياغة عقد اجتماعي اقتصادي جديد يركز على مبادئ الشفافية

وتكافؤ الفرص وتشجيع المبادرة الفردية وتحفيز الابتكار



ألقي رئيس اتحاد الغرف العربية، رئيس الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، سмир ماجول، كلمة في الجلسة الثانية: الدور الحيوي للمنظمات غير الحكومية في القطاع الخاص في النمو الاقتصادي لدعم الحكومات، في منطقة تعتبر خياراً عالمياً للفرص، ضمن أعمال منتدى باب البحرين 2025 الذي نظّمته غرفة صناعة وتجارة البحرين برعاية صاحب السمو الملكي ولي العهد رئيس مجلس الوزراء الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، وبحضور سعادة رئيس غرفة البحرين سмир عبد الله ناس، والأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية جاسم محمد البديوي، ووزير المواصلات والاتصالات في مملكة البحرين د. الشيخ عبدالله بن أحمد، ووزير الصناعة والتجارة في مملكة البحرين عبدالله بن عادل فخرو، والمديرة العامة لمنظمة التجارة العالمية نجوزي أوكونجو، والمدير العام لمنظمة العمل الدولية جيلبرت هونغو.

الشركات الحكومية أو التدخل المباشر في القطاعات الحيوية، تمثل تحدياً كبيراً أمام تطور القطاع الخاص كون هذا النموذج الاقتصادي، الذي تبنته العديد من الدول العربية منذ الاستقلال، أدى إلى اعتماد كبير على القطاع العام في التوظيف وتقديم الخدمات، مع منح إعانات واسعة وتقليل المخاطر الاقتصادية عن المواطنين. وقد أسفرت عن هذه الهيمنة عدة نتائج سلبية، أبرزها: إضعاف روح المبادرة والابتكار، واحتكار الفرص وضعف المنافسة، وتراجع الاستثمار الأجنبي المباشر، وضعف إنتاجية

الرئيس سмир ماجول، أنّ دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية يعدّ من أهم المحاور التي تستحق النقاش العميق والدقيق، خاصة في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة التي تواجهها العديد من الدول العربية، حيث يمثل القطاع الخاص قاطرة النمو الاقتصادي في معظم دول العالم، كما يلعب دوراً محورياً في تمويل البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية، ويُعتبر المصدر الرئيسي لتوفير فرص العمل وتحسين ظروف المعيشة للمجتمعات. ورأى أن هيمنة الدولة على الاقتصاد العربي، سواء عبر

على مبادئ الشفافية، وتكافؤ الفرص، وتشجيع المبادرة الفردية، وتحفيز الابتكار، وتكريس ثقافة المخاطرة المحسوبة. كما ويمثل الذكاء الاصطناعي فرصة تاريخية لاقتصاداتنا كي نتبوأ مكانة متقدمة في خريطة الاقتصاد العالمي، لكنه في الوقت نفسه يحمل في طياته مخاطر جمة إذا لم نحسن استخدامه ونستعد له بالشكل الأمثل. لذا، فإننا بحاجة إلى استراتيجية وطنية شاملة، تهدف إلى تطوير البنية التحتية الرقمية، وتأهيل الكوادر البشرية، وتشجيع البحث والتطوير، وتوفير البيئة التشريعية والتنظيمية المناسبة لازدهار هذا القطاع الواعد.

وختم بالقول إن غرف التجارة واتحاداتها مدعوة اليوم إلى أن تلعب دوراً محورياً في هذه المرحلة الانتقالية، من خلال دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتشجيع الابتكار، وتسهيل الوصول إلى التمويل، وتمثيل مصالح القطاع الخاص أمام الجهات الحكومية، والمساهمة في صياغة السياسات الاقتصادية، والمشاركة الفعالة في تنفيذ رؤية 2030.

مؤتمر العمل العربي

شارك وفد من الأمانة العامة لاتحاد الغرف العربية برئاسة أمين عام الاتحاد الدكتور خالد حنفي، في أعمال الدورة 51 لـ "مؤتمر العمل العربي"، الذي نظّمته منظمة العمل العربية، في القاهرة، خلال الفترة من 19 إلى 26 أبريل 2025، برعاية رئيس جمهورية مصر العربية الرئيس عبد الفتاح السيسي، وبمشاركة وفود رسمية من 21 دولة عربية، تضم وزراء العمل، وممثلّي الحكومات وأصحاب الأعمال والعمال.

وشهد حفل الافتتاح حضور ممثل للرئيس عبد الفتاح السيسي، والأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط، وحضور ثمانية عشر من وزراء العمل العرب، فضلاً عن 440 مشاركاً ومشاركة من رؤساء وأعضاء الوفود من الحكومات ومنظمات أصحاب العمل والاتحادات العمالية من 21 دولة عربية، وممثلو الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وممثلو المنظمات العربية والدولية، وعدد من السفراء والشخصيات البارزة في جمهورية مصر العربية. وتناول المؤتمر عدة ملفات استراتيجية تتعلق بمستقبل سوق العمل في الوطن العربي.

وجاء انعقاد المؤتمر هذا العام في ظل مرحلة مفصلية

القطاع الخاص، ولذلك، أرى أن إعادة التوازن بين دور الدولة والقطاع الخاص أمر أساسي. ويجب أن تركز السياسات على: تقليص الدور الاقتصادي المباشر للدولة لصالح التنظيم والرقابة، وتشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وإصلاح التشريعات لخلق بيئة أعمال تنافسية وشفافة. وتعزيز دور المؤسسات الوسيطة مثل الغرف التجارية لدعم القطاع الخاص وتمثيله في صنع السياسات.

ورأى ان التحديات التي تواجهها منطقتنا متعددة ومعقدة، وتشمل النزاعات، والضغوط المالية، والانقسامات السياسية. في هذا السياق، أرى أن على الحكومات العربية ترتيب أولوياتها كالتالي: تعزيز الاستقرار السياسي والأمني، إصلاح بيئة الأعمال، وتوفير التمويل ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، والاستثمار في البنية التحتية والتعليم، وتعزيز الشفافية ومحاربة الفساد، وتشجيع التعاون الإقليمي.

ونوه الرئيس سمير ماجول إلى أن الذكاء الاصطناعي يمثل فرصة غير مسبوقة للاقتصادات العربية لتحقيق قفزة نوعية في الإنتاجية والابتكار. إذا تم استغلال هذه التقنية بالشكل الصحيح، يمكن أن تساهم في: تحسين كفاءة القطاعات الحيوية، وخلق فرص عمل جديدة، وزيادة القدرة التنافسية: عبر تطوير منتجات وخدمات مبتكرة قادرة على المنافسة إقليمياً وعالمياً. معتبراً أن هناك مخاطر حقيقية من التخلف إذا لم تستثمر الدول في: البنية التحتية الرقمية، والتعليم والتدريب التقني، وسد الفجوة الرقمية. وفي هذا الإطار يعتبر دور الغرف التجارية والاتحادات بالغ الأهمية في هذا التحول، من خلال: تنظيم ورش عمل ودورات تدريبية، وتشجيع الشراكات، وتمثيل مصالح القطاع الخاص في صياغة السياسات الرقمية، ودعم الشركات الناشئة ورواد الأعمال في مجال الذكاء الاصطناعي عبر برامج احتضان وتمويل مخصصة.

وشدد رئيس اتحاد الغرف العربية على أن الذكاء الاصطناعي فرصة وتحدٍ في آن واحد، ويعتمد النجاح على مدى جاهزية الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني لتبني هذه الثورة التقنية بشكل شامل وعادل.

وأكد أن مستقبلنا الاقتصادي على الرغم من التحديات الجيوسياسية والمالية التي تعصف بمنطقتنا، يكمن في إطلاق العنان لطاقت القطاع الخاص، هذا المحرك الذي طالما همشنا دوره. وإننا مدعوون اليوم إلى صياغة عقد اجتماعي اقتصادي جديد، يركز



بعنوان: "التنوع الاقتصادي كمسار للتنمية: الاقتصادات الواعدة في الدول العربية"، وتقرير عن نشاطات وإنجازات المنظمة خلال عام 2024 والنظر في قرارات وتوصيات مجلس إدارة المنظمة، ومتابعة تنفيذ قرارات الدورة (50) لمؤتمر العمل العربي التي عقدت في العاصمة العراقية بغداد، والمسائل المالية والإدارية، وتطبيق اتفاقيات وتوصيات العمل العربية، ومذكرة حول مؤتمر العمل الدولي، بالإضافة إلى بعض البنود الفنية المدرجة على جدول الأعمال ومنها:

- دعم الحوار الاجتماعي وتعزيز دور منظمات العمال وأصحاب الأعمال.
- الحماية الاجتماعية للعمال في ظل التحديات الاقتصادية والإنسانية الراهنة.
- مراجعة اتفاقيات العمل العربية والتوصيات الصادرة عن الدورات السابقة.
- دعم التوظيف، وتمكين المرأة والشباب، وتحفيز ريادة الأعمال.

وانبثق عن اجتماع اللجنة مجموعة من التوصيات، حيث نوهت اللجنة بتقرير المدير العام وتم الاقتراح بمتابعة هذا التقرير من خلال ترجمته لمؤشرات اقتصادية يشارك في إعدادها اتحاد الغرف العربية إلى جانب منظمة العمل العربية. وجرى التأكيد على أهمية التصويت خلال اجتماع منظمة العمل الدولية على أن تكون دولة فلسطين عضوا في المنظمة. كما

وتأكيداً على التزام الدول العربية بقضايا العمل والتنمية، وتعزيز التضامن النقابي والاقتصادي العربي، في ظل المتغيرات العالمية المتسارعة والتحديات الاقتصادية الناتجة عن الأزمات الإقليمية والنزاعات.

وتضمن جدول أعمال المؤتمر انتخاب أعضاء مجلس الإدارة الجدد لمنظمة العمل العربية، وتشكيل اللجنة التنسيقية لشؤون عمل المرأة العربية، بالإضافة إلى استعراض التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجيات المشتركة خلال الفترة (2025 - 2027).

وكانت عقدت اللجنة الدائمة لشؤون العمل في اتحاد الغرف العربية اجتماعها الـ (41) يوم الجمعة الموافق 18 أبريل 2025 وذلك عشية مؤتمر العمل العربي الـ (51). وقد افتتح أعمال اللجنة الأمين العام للاتحاد الدكتور خالد حنفي، ومن ثم تم اختيار رئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين سمير عبدالله ناس رئيساً للجنة.

وحضر اجتماع لجنة العمل ممثلون عن غرف واتحادات الغرف العربية التالية: الإمارات، قطر، السعودية، البحرين، الكويت، سلطنة عمان، المغرب، السودان، مصر، اليمن، فلسطين، موريتانيا، الجزائر، ليبيا، الأردن، لبنان، وممثلة عن منظمة العمل العربية.

وتم خلال الاجتماع التنسيق بين أصحاب الأعمال حول بنود جدول أعمال الدورة (51) لمؤتمر العمل العربي، حيث تضمن جدول أعمال هذا المؤتمر مناقشة تقرير المدير العام للمنظمة



الأعمال، والاطلاع على تنفيذ مشاريع الصندوق الخاصة بالقدس، والبدء في تنفيذ بعضها، وعرض البرامج المنبثقة عن برنامج (القدس - تمكين واستدامة) المعتمد من اللجنة الإدارية للمجلس . وأكد الدكتور خالد حنفي، خلال اللقاءات والاجتماعات على أن "القدس تعتبر رمزا ومحورا أساسيا في القضية الفلسطينية"، لافتا إلى أن "فلسطين تتعرض لمظلومية منذ عقود طويلة من جانب الاحتلال الإسرائيلي الذي يحاول تهويد القدس وسلخها من عروبتها الأصيلة".

وقال: "ترفض بشكل قاطع ما يتعرض له الفلسطينيون من اعتداء ممنهج ومستمر على قطاع غزة منذ 7 أكتوبر 2023، حيث يعاني أهلنا في القطاع من حصار وقتل وتجويع وتشريد، في ظل صمت عالمي مريب، وهو ما يحملنا مسؤولية معنوية وأخلاقية تجاه أهلنا في فلسطين، من أجل دعمهم والعمل على توفير مقومات صمودهم في أرضهم".

وأوضح الأمين العام أن "مجلس إدارة اتحاد الغرف العربية دائما ما يدرج على جدول أعماله موضوع دعم صندوق ووقفية القدس وهو ما يبين رؤية الاتحاد والقطاع الخاص في الدول العربية في توضيح دور الصندوق وجهوده المبذولة لدعم مدينة القدس الصامدة في وجه الاعتداءات الصهيونية وإعادة إعمارها".

ولفت إلى أن "اتحاد الغرف العربية، منذ نشأته عام 1951 بالإضافة إلى دوره الأساسي في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي،

تم الاقتراح أن يتم مناقشة موضوع تحديد حقوق وواجبات العامل وأصحاب العمل في ظل تنامي واقع الاقتصاد الرقمي، مع منظمة العمل الدولية، لاتخاذ القرارات اللازمة بهذا الشأن. وكذلك تمت الدعوة إلى أهمية ادماج العامل غير الرسمي في منظومة العمل من خلال وضع القوانين والتشريعات المتعلقة بهذا الموضوع الهام. الجدير بالذكر بأن اللجنة الدائمة لشؤون العمل المنبثقة عن اتحاد الغرف العربية تعقد اجتماعها الدوري كل عام قبيل انعقاد أعمال مؤتمر العمل العربي وتضم في عضويتها ممثلي أصحاب الأعمال المشاركين في هذا المؤتمر

مجلس أمناء تمكين القدس

وشارك أمين عام اتحاد الغرف العربية، الدكتور خالد حنفي، في اجتماع مجلس أمناء صندوق تمكين القدس الذي عقد في الرياض عاصمة المملكة العربية السعودية، برئاسة رئيس مجلس أمناء الصندوق الأمير تركي الفيصل، وبمشاركة صاحب السمو الشيخ مبارك الصباح، ورئيس مجلس إدارة صندوق ووقية القدس وعضو اللجنة الإدارية لصندوق تمكين القدس منيب رشيد المصري، ورئيس غرفة تجارة الأردن خليل الحاج توفيق، إضافة إلى حضور واسع من رجال الأعمال وأعضاء مجلس أمناء الصندوق.

وناقش الاجتماع العديد من القضايا المدرجة على جدول

أهالي القدس وتجذّرهم في أرضهم.

وينضوي صندوق تمكين القدس تحت مظلة البنك الإسلامي للتنمية. ويضم مجلس الأمناء 15 عضواً من الأردن، وفلسطين، والسعودية، والكويت، وقطر، والبحرين، وتونس، ومصر. وكان تم إطلاق الصندوق في ديسمبر/كانون الأول 2021 بالشراكة بين "صندوق ووقفية القدس" والبنك الإسلامي للتنمية ليساهم في دعم صمود المقدسيين وإنقاذ تراث مدينتهم ومقدراتها.

المنتدى النلهاني – الليبي الرابع

والتقى أمين عام اتحاد الغرف العربية، خلال زيارته إلى العاصمة الليبية طرابلس للمشاركة في أعمال المنتدى الليبي – الألماني الرابع، وزير الاقتصاد الليبي محمد الحويج، بحضور رئيس اتحاد الغرف الليبية محمد الرعيض، والأمين العام للغرفة التجارية العربية النمساوية مضر خوجة. وركز الاجتماع على تعزيز التعاون الاقتصادي الثلاثي بين ليبيا والدول العربية وأوروبا. ورحّب الوزير الحويج بالوفد، وأكد أنّ "ليبيا بلد واعد وتحتاج إلى استثمارات في مختلف المجالات، وتعدّ بلداً رخيصاً في الإنتاج، وتتمتع بموقع استراتيجي، ولها منافذ بحرية تطل على افريقيا وأوروبا وباقي دول العالم، وبالتالي فإنّ المرحلة سانحة اليوم لرجال الأعمال والمستثمرين من أجل القدوم إلى ليبيا والاستثمار فيها".

وأوضح أمين عام الاتحاد الدكتور خالد حنفي خلال اللقاء، أنّ "انعقاد المنتدى الاقتصادي الليبي – الألماني الرابع، بتنظيم من اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة في ليبيا، واتحاد الغرف العربية والغرفة العربية الألمانية، وبحضور وفود عربية وأجنبية، يدحض كل الادعاءات حول الواقع الأمني ويؤكد أنّ ليبيا آمنة، وأنّ هناك حرية اقتصادية، ويبيّن أنّ هناك انفتاح ليبي على العالم، وأنّ ليبيا دولة جاذبة للاستثمار العربي والأوروبي والأجنبي، وهذا ما لمسناه على أرض الواقع في هذه الزيارة، بالمقارنة مع الزيارة السابقة حينما استضافت ليبيا مؤتمر أصحاب الأعمال والمستثمرين العرب عام 2021".

وشدد الدكتور خالد حنفي على أنّ "هناك تطوّر وانفتاح في ليبيا، وبالتالي يجب استغلال هذا التقدّم ليس فقط من أجل تعزيز

رکز جلّ اهتمامه على دعم القضية الفلسطينية سواء في المحافل العربية أو في المحافل الدولية".

ونوّه حنفي إلى "أننا في اتحاد الغرف العربية وبالشراكة مع صندوق تمكين القدس والبنك الإسلامي للتنمية، ندرس إنشاء برنامج مسؤولية اجتماعية تجاه القدس من خلال سهم خيري أو وقي حيث سيجري العمل على تعميمه على أعضاء الغرف".

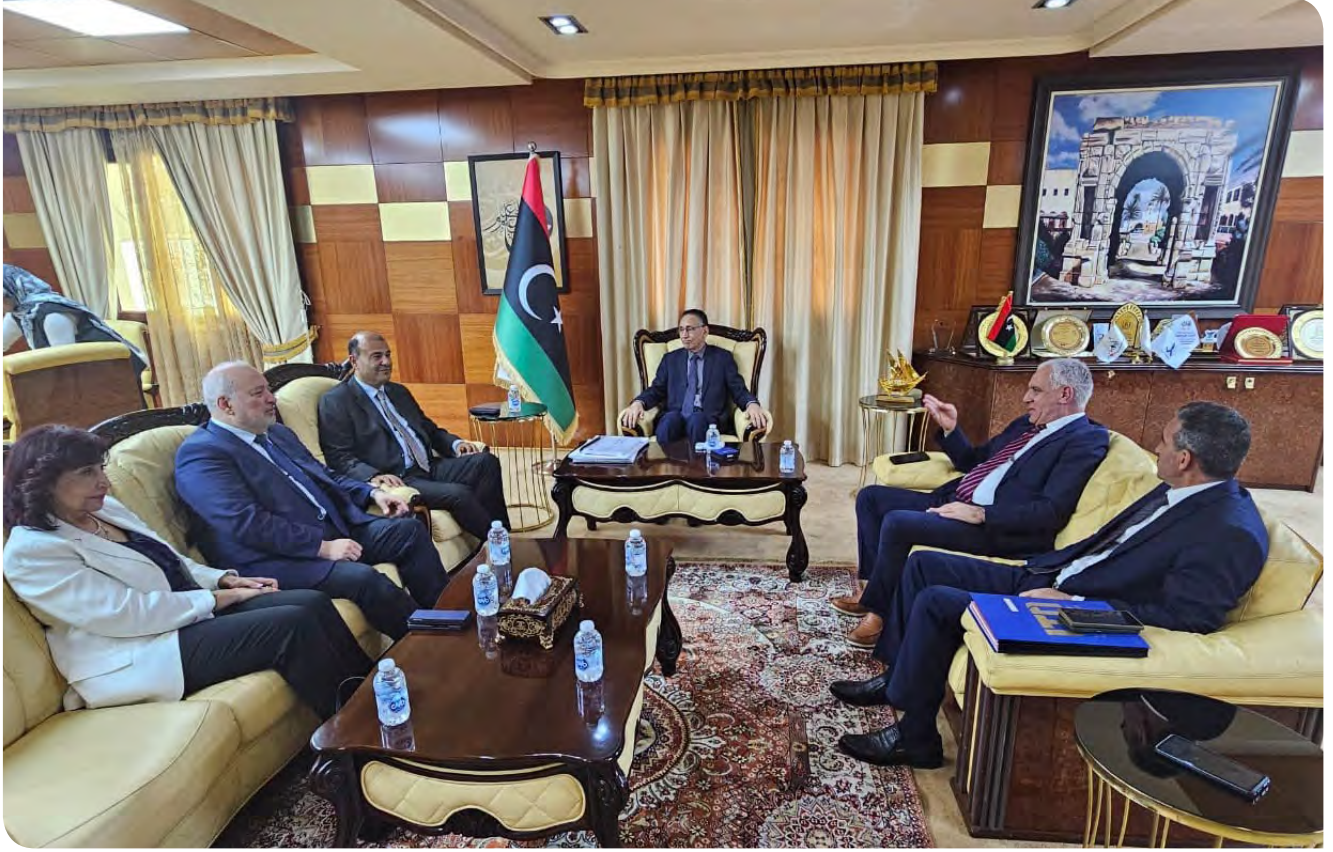
بدوره أكد رئيس مجلس أمناء صندوق "تمكين القدس" سمو الأمير تركي الفيصل، على أنّ القدس تستحق من الجميع الدعم لتمكين أهلها وتثبيتهم على أرضهم في وجه محاولات الاحتلال طمس هويتها العربية والإسلامية. مشدداً على ضرورة الإسراع في تنفيذ المشاريع الخاصة بالمدينة والتي يعمل الصندوق على تنفيذها.

وأكد رئيس غرفة تجارة الأردن خليل الحاج توفيق، أنّ الأردن له خصوصية تاريخية تجاه المدينة المقدسة انطلاقاً من الوصاية الهاشمية على المقدسات، مبيناً أنّ خدمة مدينة القدس شرف للجميع، مشيراً إلى مواقف جلالة الملك المشرفة دفاعاً عن القدس وتوفير كافة وسائل الدعم لصمود أهلها على أرضهم، والمحافظة عليها في ظل عمليات التهويد، وحماية المسجد الأقصى المبارك.

وثن الدور النبيل الذي يضطلع به الصندوق لتمكين القدس ومساعدته في دعم الشعب الفلسطيني للتخفيف من معاناتهم، وذلك من خلال إقامة المشاريع والبرامج التنموية والخدمات الأساسية بالمدينة المقدسة.

تجدر الإشارة إلى أنّ صندوق ووقفية القدس هيئة مستقلة غير ربحية، تأسست بهدف تمكين وتعزيز صمود الشعب الفلسطيني في القدس، والعمل على تحقيق التنمية في القطاعات المختلفة في المدينة المقدسة، بما يحافظ على الهوية الوطنية والصمود الفلسطيني في القدس.

ويساهم صندوق تمكين القدس منذ تأسيسه في تنفيذ العديد من المشاريع لتحقيق التمكين الاقتصادي للمقدسيين، وذلك من خلال تنفيذ مشاريع البنية التحتية، ومشاريع تثبيت الهوية ودعم الإسكان وتمكين الشباب وإعادة إعمار وترميم الممتلكات، بالإضافة إلى مشاريع كفالة الطلبة الجامعيين، ومشاريع دعم وقف الطفل العربي، وبناء بيت للمسنين يتبع للهِلال الأحمر في مدينة القدس، بالإضافة إلى غيرها من المشاريع الحيوية التي تساعد على تمكين



أحمد أبو الغيط، وبتنظيم من لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بالتعاون مع جامعة الدول العربية وهيئات الأمم المتحدة العاملة في المنطقة، تحت شعار "إعادة الأمل، إعلاء الطموح".

استمرت أعمال المنتدى على مدار ثلاثة أيام، بحضور حشد واسع من ممثلين رفيعي المستوى من الحكومات العربية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية. وهدفت النقاشات إلى تقييم التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية، ومناقشة التحديات التي تواجهها، واقتراح الحلول لتسريع تطبيق هذه الأهداف، مع التركيز على خمسة أهداف رئيسية هي الصحة الجيدة والرفاه، المساواة بين الجنسين، العمل اللائق ونمو الاقتصاد، الحياة تحت الماء، والشراكات من أجل الأهداف. وضمن فعاليات المنتدى قُدمت المستشارة الاقتصادية

في اتحاد الغرف العربية وخبيرة التنمية المستدامة الدكتورة نجوى ازهار، ضمن الجلسة المواضيعية المتخصصة حول الهدف 8 الخاص بالعمل اللائق ونمو الاقتصاد، مداخلت تناولت فيها أهمية تعزيز العمل اللائق كركيزة أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي

التجارة أو الاستثمار بين ليبيا والعالم الخارجي، بل من أجل واقع أوسع يشمل جذب التكنولوجيا المتطورة وتعزيز الاقتصاد الرقمي والاستثمار في قطاع الثورة الصناعية الرابعة".

ونوه إلى أنّ "اتحاد الغرف العربية سيبدل قصارى جهوده، وستعاون مع اتحاد الغرف الليبية من أجل تحقيق الآمال المرجوة، بما يخدم مصلحة ليبيا بالنمو والتقدم والازدهار".

من جانبه أكد أمين عام الغرفة العربية النمساوية مضر خوجة أن ليبيا شريك اقتصادي رئيسي للنمسا. مسلطاً الضوء على إمكانات تعزيز التعاون بين الجانبين الليبي والنمساوي. ووجه دعوة إلى وزير الاقتصاد الليبي لزيارة النمسا لمزيد من التعاون والحوار.

المنتدى العربي للتنمية المستدامة

شارك اتحاد الغرف العربية في فعاليات المنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام 2025، الذي عقدت أعماله في مقر بيت الأمم المتحدة "الاسكوا" في بيروت، تحت رعاية رئيس الجمهورية اللبنانية جوزاف عون، وبحضور أمين عام جامعة الدول العربية



عقدت خلال الفترة من 29 إلى 30 أبريل 2025، بتنظيم من لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، وبمعنوان: "أهمية استخدام تكنولوجيا سلاسل الكتل (بلوك تشين) في تيسير التجارة".

شارك في ورشة العمل خبراء ومختصين من مختلف القطاعات لمناقشة إمكانات هذه التكنولوجيا في تطوير التجارة وتعزيز الشفافية والاستدامة في المنطقة العربية.

وقدّمت ممثلة اتحاد الغرف العربية الدكتورة نجوى أزهار، رؤية الاتحاد حول كيفية استخدام "بلوك تشين" لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأكدت على أهمية تبني تكنولوجيا "بلوك تشين" لتعزيز التجارة البينية العربية وتسهيل الإجراءات الجمركية، مما يساهم في تحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي.

وأعلن اتحاد الغرف العربية عن مواصلة العمل مع كافة الأطراف المعنية من أجل تسخير إمكانات تكنولوجيا سلاسل الكتل لخدمة أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية، وبناء مستقبل تجاري أكثر ازدهاراً وشمولاً واستدامة.

وصدر في ختام ورشة العمل مجموعة من التوصيات، حيث

الشامل والمستدام في المنطقة العربية، مع التركيز على التحديات التي تواجهها المنطقة مثل التحديات الهيكلية والجيوسياسية، وعدم مواكبة البرامج التعليمية لمتطلبات سوق العمل، والتطور التكنولوجي السريع وصعوبة مواكبته، بالإضافة إلى ضعف الثقة بين الحكومات والقطاع الخاص. كما استعرضت دور اتحاد الغرف العربية في دعم سياسات العمل اللائق، وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتشجيع الابتكار والتحول الرقمي لتمكين جميع الفئات من دخول سوق العمل بفرص عادلة ومستدامة.

وتأتي مشاركة اتحاد الغرف العربية في هذا المنتدى في إطار جهوده لتعزيز التنمية المستدامة في المنطقة، والمساهمة في دفع العمل العربي المشترك نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030، خاصة في مجال العمل اللائق الذي يعد من أهم محركات النمو الاقتصادي والاجتماعي. وسوف يرفع المنتدى العربي للتنمية المستدامة توصياته الرئيسية إلى المنتدى السياسي رفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، حول مساهمة المنطقة العربية في تعزيز الجهود العالمية لتحقيق التنمية المستدامة.

ورشة عمل حول تكنولوجيا "بلوك تشين" لتيسير التجارة شارك اتحاد الغرف العربية في ورشة العمل الإقليمية التي



الإمداد، مقترحة مفهوماً أوسع وأكثر تكاملاً وهو "شبكات القيمة". وشددت في كلمتها على أهمية تبني "شبكات القيمة" التي تقوم على التكامل الشامل (الرأسي والأفقي) لضمان استفادة جميع أصحاب المصلحة، والتحرير المسؤول للتجارة لتسهيل حركة السلع مع الحفاظ على الجودة والسلامة، والمسؤولية الاجتماعية التي تلتزم بمعايير العمل اللائق واحترام حقوق الإنسان، والاستدامة البيئية التي تتبنى ممارسات تقلل من الأثر البيئي، والمرونة والقدرة على التكيف مع التغيرات المناخية والأزمات الاقتصادية.

كما أكدت على أهمية تعزيز الابتكار الغذائي، وتشجيع التمويل المؤثر، والاستثمار في التكنولوجيا الزراعية، وتطوير سلاسل القيمة المستدامة، وبناء شراكات خلاقة بين القطاع الخاص والحكومات والمؤسسات البحثية. ودعت إلى تعزيز مساءلة القطاع الخاص من خلال الشفافية التشاركية، والابتكار المفتوح، والقياس المستمر للأداء، والمسؤولية المشتركة بين جميع أصحاب المصلحة.

وتأتي مشاركة اتحاد الغرف العربية في هذا الاجتماع في إطار جهوده لتعزيز الاستدامة والمرونة في النظم الغذائية في المنطقة العربية، والمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية.

تم التأكيد على أهمية الشراكة الوثيقة بين القطاعين العام والخاص، وضرورة قيام الحكومات بوضع سياسات تنظيمية وتشريعية داعمة لاعتماد تكنولوجيا سلاسل الكتل على نطاق واسع. وجرى التشديد على الحاجة إلى بناء القدرات وتوفير التدريب للشركات والعاملين في قطاع التجارة، لتمكينهم من الاستفادة القصوى من هذه التكنولوجيا.

الاجتماع التحضيري الإقليمي لمتابعة قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية

شارك اتحاد الغرف العربية في الاجتماع التحضيري الإقليمي لمتابعة قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية +4 الذي عقدت أعماله في بيروت، خلال الفترة من 16 إلى 17 أبريل 2025. بحضور ممثلين رفيعي المستوى من الحكومات، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، حيث هدف الاجتماع إلى مناقشة سبل تحقيق نظم غذائية أكثر مرونة واستدامة، وتقييم التقدم المحرز في هذا المجال، واقتراح حلول مبتكرة للتحديات القائمة.

وقدمت المستشار الاقتصادية في اتحاد الغرف العربية الدكتورة نجوى أزهار، ضمن أعمال الجلسة الحوارية للقطاع الخاص رؤية مبتكرة لتحويل النظم الغذائية تتجاوز المفاهيم التقليدية لسلاسل

الملتقى العربي الألماني ينعقد في برلين: ترسيخ الشراكة القائمة على الابتكار والاستدامة



نظمت الغرفة العربية - الألمانية بالتعاون مع اتحاد الغرف العربية، الملتقى الاقتصادي العربي الألماني الثامن والعشرين وذلك خلال الفترة 19-21 مايو 2025، في العاصمة الألمانية برلين، وبمشاركة أكثر من 400 من صناع القرار والخبراء ورجال الأعمال والمهتمين بالعلاقات الاقتصادية العربية الألمانية.

وشهد الملتقى مشاركة رسمية رفيعة المستوى من الجانبين العربي والألماني، وفي مقدمتهم وزيرة الاقتصاد والطاقة في الحكومة الاتحادية الألمانية كاترينا رايشه، ووزير الاستثمار والتجارة الخارجية في جمهورية مصر العربية شريكة الملتقى لهذا العام المهندس حسن الخطيب. إلى جانب العديد من ممثلي الجانب الرسمي والسفراء العرب والألمان واتحادات الغرف العربية والألمانية.

والطاقة الاتحادية في ألمانيا، على المشاركة وافتتاح الملتقى رسمياً. وشدد المخلافي على أن الملتقى يُعد مجدداً حدثاً استثنائياً بكل المقاييس، حيث شهد مشاركة أكثر من 400 شخصية، و80 متحدثاً بارزاً، و8 جلسات نقاشية، و7 موائد مستديرة، وهو ما يعني

تحدث في الجلسة الافتتاحية أمين عام الغرفة العربية الألمانية، عبد العزيز المخلافي، حيث رحّب بالمشاركين. كما شكر كلاً من معالي المهندس حسن الخطيب، وزير الاستثمار والتجارة الخارجية بجمهورية مصر العربية، ومعالي كاترينا رايشه، وزيرة الاقتصاد

ليس فقط بين الشركات، بل بين الدول أيضًا. فالمشروع سيوفر قطارات ركاب تنقل الزمن بين صحار وأبو ظبي إلى 100 دقيقة فقط، مستفيدًا من التقنية الألمانية والمعرفة المحلية لتلبية احتياجات النمو.

كاتارينا رايشة

وفي كلمتها أمام الملتقى اعتبرت كاتارينا رايشة، وزيرة الاقتصاد والطاقة الألمانية، أن الملتقى يكتسب أهمية قصوى. مشيرة إلى أن حجم التبادل التجاري بين ألمانيا والعالم العربي كبير في منطقة يقطنها أكثر من 450 مليون نسمة. وأشارت إلى أن دول المنطقة من بين أكثر الاقتصادات تنوعًا، وتواجه تحديات كبرى وفرصًا هائلة، وقد ناقشت مع الوزير الخطيب خطة مصر للتنمية، والتي تسير بسرعة مذهلة.

وأوضحت رايشة أن الفرص في مصر لا تقتصر على السوق المحلي، بل تتعداه إلى إمكانات ضخمة في كافة القطاعات، ما يُعدّ فائدة لكل من ألمانيا وأوروبا. وأضافت أن مصر أطلقت مشاريع بنية تحتية ضخمة مثل خطوط السكك الحديدية الثلاثة بالتعاون مع شركة سيمنز، إلى جانب مشاريع طاقة شمسية ورياح، والهيدروجين الأخضر، علاوة على جيل شاب من العمالة المؤهلة. وأكدت أن مصر في طريقها لأن تصبح مصدرًا عالميًا للطاقة الخضراء.

وشددت رايشة على أن الملتقى يعكس تعاونًا اقتصاديًا مثمرًا، مشيدة بالحيوية الاقتصادية للمنطقة، حيث تتواجد شركات كبرى، ورواد أعمال مبتكرون، و"أبطال خفيّون" من الشركات المتوسطة. وأضافت أن الحكومة الألمانية ووزارة الاقتصاد والطاقة في ألمانيا ستدعم هذه الجهود، مؤكدة أن الأشهر الماضية أثبتت أن تنوع الشراكات الاقتصادية ضرورة حتمية لتعزيز الصمود في المستقبل. وحددت الوزيرة الألمانية أربعة محاور رئيسية تشكل أساس عمل وزارتها في التعاون مع الدول العربية، تبدأ بدعم مفوضية الاتحاد الأوروبي في الشروع بمحادثات مع مصر، يليها إطلاق حوار مع دولة الإمارات العربية المتحدة بشأن اتفاقيات التجارة الحرة. كما أكدت على أهمية تنسيق التعاون مع مجلس التعاون الخليجي، مع التركيز على تعظيم الاستفادة من شراكات الطاقة القائمة بين الجانبين، باعتبارها ركيزة استراتيجية للتعاون المستقبلي.

وأكدت رايشة على ضرورة بناء منصة أوروبية - شرق أوسطية

أن غرفة التجارة والصناعة العربية الألمانية تواصل ريادتها كمنصة أولى لتعزيز الحوار وتوثيق العلاقات داخل مجتمع الأعمال العربي الألماني.

ونوه الأمين العام إلى أن برنامج الملتقى لهذا العام شامل ويستشرف المستقبل، ويعكس التزامنا المشترك بالابتكار والاستدامة والتعاون الاستراتيجي. كما شدد على أن الشراكة الاقتصادية العربية الألمانية لا تزال قوية ومثمرة. فقد بلغ حجم التبادل التجاري بين الجانبين في عام 2024 المنصرم نحو 57.6 مليار يورو، الأمر الذي يعطي دلالة واضحة على مرونة واستدامة هذه العلاقة، رغم التحديات العالمية.

أولاف هوفمان

من جانبه رحّب رئيس الغرفة أولاف هوفمان، بجميع المشاركين والمتحدثين، مؤكدًا أهمية رؤية الوزيرة كاتارينا رايشة، التي ترى ضرورة أن نقوم نحن بالمبادرة بأنفسنا، في ظل النظام العالمي القائم على القواعد. كما أشار إلى حضور معالي الوزير حسن الخطيب بوصفه رمزًا للشراكة الفاعلة بين ألمانيا والدول العربية بشكل عام وألمانيا ومصر بشكل خاص. متوقعًا أن تصبح مصر بحلول عام 2040، جزءًا من الفضاء الاقتصادي الأوروبي. وأضاف: الشراكة العربية الألمانية صلبة كالصخر، حيث يتم تنفيذ مشاريع مشتركة الطاقة المتجددة في دول الخليج العربية وشمال أفريقيا، والتحول الرقمي في دول الخليج العربية.

أضاف رئيس الغرفة بأنّ العام الماضي شهد إنجازات ملحوظة في التعاون العربي الألماني، خصوصًا في قطاع الطاقة. فقد أعلن عن مشروع SouthH2 Corridor الذي يربط تونس والجزائر بإيطاليا والنمسا وألمانيا، كمبادرة استراتيجية لنقل الهيدروجين الأخضر عبر أكثر من 3300 كيلومتر من شمال أفريقيا إلى قلب أوروبا، بطاقة نقل تصل إلى 4 ملايين طن سنويًا.

وتابع: أما في القطاع الصناعي، فقد شكّل استحواذ شركة أدنوك الإماراتية على شركة كوفيسسترو الألمانية خطوة مهمة لتعزيز الروابط الصناعية بين المنطقتين، بقيمة تقارب 16 مليار يورو، جمعت بين التكنولوجيا الألمانية وقوة الاستثمار الإماراتي. وفي مجال البنية التحتية، يعكس التعاون بين شركة سيمنس وشركة سكة حديد عُمان-الاتحاد لإنشاء مشروع "سكك حفيت"، نقلة نوعية تربط



توفر اليوم بيئة أعمال تنافسية، بتكلفة عمالة لا تتجاوز 200 دولار، وتتمتع بموقع استراتيجي، ومهارات هندسية عالية، بل وتصميم شرائح إلكترونية محلياً، ما يجعلها وجهة مثالية لأي شركة تبحث عن التنافسية والانفتاح.

وختم بالتأكيد على أنّ "الفرص بين ألمانيا ومصر ليست نظرية بل واقعية وقابلة للتحقيق، خاصة في عدد من القطاعات الحيوية. ففي مجال السياحة، تسعى مصر إلى مضاعفة عدد الأسرة الفندقية لتلبية الطلب المتزايد. أما في قطاع الرعاية الصحية، فتوجد إمكانات كبيرة للتعاون وتبادل الخبرات. وفي مجال الطاقة المتجددة، تخطط مصر لإنتاج 65 جيجاوات بحلول عام 2040، حيث 90 في المئة منها من مصادر خضراء. كما يُعد الهيدروجين الأخضر عنصراً محورياً في ربط التعاون بين الجانبين، لما يوفره من فرص استثمارية وتكنولوجية واعدة".

مصطفى أديب

بدوره عبّر عميد السلك الدبلوماسي العربي في ألمانيا وسفير الجمهورية اللبنانية الدكتور مصطفى أديب، في كلمته عن شكره للغرفة على جهودها المكثفة في تعزيز الشراكة الاقتصادية العربية

للحوار والتعاون، داعية إلى تعزيز الأهمية الجيوسياسية العابرة للأقاليم. وختمت بالقول إن الشباب المتعلم في منطقة العالم العربي يمكن أن يسهم في دفع عجلة التقدم في كل من المنطقة وأوروبا.

حسن الخطيب

من جانبه، أشار وزير الاستثمار والتجارة الخارجية المصري المهندس حسن الخطيب في كلمته، الى أن هذا هو اللقاء الرابع مع الجانب الألماني منذ توليت مهامه، مشدداً على أن هذا الملئقى يمثل أعلى مستوى من التفاعل مع دولة أوروبية، مؤكداً احترامه الكبير لألمانيا ودورها في المنطقة. وأوضح أن مصر تسعى لشركاء حقيقيين في ظل عالم يشهد تراجعاً في العولمة وبرز القرارات الوطنية كعوامل حاسمة في تشكيل النظام العالمي، وكذلك في ظل أزمات مثل جائحة كوفيد-19، الحرب في أوكرانيا، والأوضاع في غزة.

وأشار إلى أن مصر اتخذت منذ عام 2014، قراراً ببناء اقتصاد تنافسي، من خلال توسيع المساحة الصالحة للسكن من 6 في المئة إلى 12 في المئة، وإعادة تمكين القطاع الخاص. وأضاف أن النجاح في هذا المسار يتطلب الكفاءة والسرعة. وأكد أن مصر

ألمانية. مؤكّداً أن الدول العربية رغم التحديات، تُظهر مرونة وابتكاراً واضحاً في مواجهة التحولات.

وأكد السفير أديب على أهمية تعزيز التعاون العربي الألماني في ثلاثة محاور رئيسية، تشمل الأمن المناخي والمائي، حيث تُعد تجربة ألمانيا في إدارة المياه نموذجاً يُحتذى به في مشاريع تحسين الكفاءة في المنطقة. أما المحور الثاني فهو الرقمنة، حيث هناك الكثير من الفرص الواسعة التي يتيحها التحول الرقمي، وذلك بوجود نحو 70 ألف طالب عربي يدرسون في الجامعات الألمانية، ما يعكس عمق الروابط التعليمية والتقنية.

جلسات عمل

وشهدت أعمال الملتقى انعقاد 8 جلسات حوارية، حيث تناولت الجلسة الأولى موضوع "مصر الشريك الرسمي: مركز استراتيجي للأعمال والاستثمار مع فرص واسعة للشركات الألمانية". فيما ركزت الجلسة الثانية على موضوع "تطوير المدن الذكية: تصميم نظم عمرانية مستدامة لمستقبل قادر على التكيف مع التغيرات المناخية". أما الجلسة الثالثة فجاءت تحت عنوان "تنوع الاقتصاد من خلال التصنيع: الذكاء الاصطناعي، والروبوتات، والتصنيع المرتكز على الإنسان، ودور رؤوس الأموال الخاصة، وتم تخصيص الجلسة الرابعة للنقاش حول موضوع "المملكة العربية السعودية كمحرك رئيسي لاقتصاد العالم العربي: تعزيز التنوع الاقتصادي واستكشاف فرص التعاون الاقتصادي السعودي-الألماني". ودار الحوار في الجلسة الخامسة حول موضوع "من التحديات إلى الحلول: إعادة تعريف استراتيجيات اللوجستيات والطيران عبر الحدود في بيئة متغيرة". وناقش المشاركون في الجلسة السادسة موضوع "تعزيز الابتكار من خلال التعاون العابر للحدود: فرص الأعمال العربية-الألمانية في الأمن الغذائي والتقنيات الصحية". وجاءت الجلسة السابعة تحت عنوان "تعزيز الابتكار: حلول متكاملة لإدارة مستدامة للمياه والطاقة مع التركيز على إنتاج الهيدروجين واستخدامه".

أكد أمين عام اتحاد الغرف العربية، الدكتور خالد حنفي خلال مشاركته في أعمال الملتقى الاقتصادي العربي - الألماني السنوي الثامن والعشرين، الذي عقد في برلين - ألمانيا خلال الفترة 19-21 أيار (مايو) 2025، أن "قطاع اللوجستيات والطيران في الشرق الأوسط والعالم يمر بتحولات جذرية بفعل الصراعات الإقليمية، والتوترات التجارية العالمية، والتحديات الاقتصادية. وللنجح في هذا المشهد الديناميكي، يجب تبني استراتيجيات مبتكرة تركز على الرقمنة، وتنويع المسارات، وتعزيز التعاون الدولي، وبناء مرونة عالية في سلاسل التوريد".

وفي ما يخص الرعاية الصحية، نوه السفير أديب بالتوسع المستمر في شراكات الشركات وتبادل الخبرات، معتبراً أن هذا القطاع من أبرز مجالات التعاون ذات الأهمية المتزايدة.

وشدد عميد السلك الدبلوماسي العربي على أهمية الانخراط المتبادل من أجل مستقبل مشترك، في ظل عالم أكثر اضطراباً، تعصف به الحروب والمجاعات. معتبراً أن التعاون والحوار والعدالة والازدهار السبيل الوحيد للمضي قدماً نحو المستقبل الأفضل.

فولكر تراير

وأشاد الدكتور فولكر تراير، نائب الرئيس التنفيذي ورئيس قسم الشؤون الدولية في اتحاد غرف الصناعة والتجارة الألمانية (DIHK)، في كلمته في الملتقى بفريق الغرفة على التنظيم المتميز. مؤكّداً أن الملتقى يشكل حجر زاوية في الحوار العربي الألماني.

ورحب تراير بالمشاركين، مشيراً إلى أن اتحاد الغرف الألمانية DIHK يضم 79 غرفة ويمثل 3.8 مليون رائد أعمال في ألمانيا، ومرتبطة بشبكة علاقات في 93 دولة ولديه 150 مكتباً حول العالم. واعتبر تراير أن الملتقى يُعيد الروابط وي طرح رؤى مستقبلية، مضيفاً أن العلاقات الاقتصادية ليست محصورة في الأعمال فقط، بل تقوم أيضاً على العلاقات الشخصية. وأكد أهمية خطاب الوزير الخطيب، خاصة في ظل عالم مضطرب، حيث تصبح الشراكات أكثر أهمية من أي وقت مضى. ويبيّن أن 90 في المئة من الشركات الألمانية تتوقع تحسناً في الأوضاع، مع خطط للتوسع وخلق فرص عمل في مختلف القطاعات.

وأشار إلى الطموحات الجريئة في "رؤى 2030" العربية، وإقبال الشركات الألمانية على الانخراط فيها، مشيراً إلى أن أول غرفة



ذلك خفّض صندوق النقد الدولي توقعاته للنمو العالمي إلى 2.8 في المئة عام 2025، مقارنة بـ3.3 في المئة سابقاً، بسبب تأثيرات الحرب التجارية، الأمر الذي أدى إلى إعادة هيكلة سلاسل الإمداد حيث بدأت الشركات الأمريكية في نقل مصادرها من الصين إلى دول مثل فيتنام والهند والإمارات العربية المتحدة، لتقليل الاعتماد على الصين وتجنب التعريفات الجمركية المرتفعة.

وتطرق الدكتور خالد حنفي إلى موضوع التغيرات المناخية وتأثيرها على البنية التحتية، فكشف عن أنّ إغلاق قناة بنما بسبب الجفاف في 2023 أدى إلى تقليص عدد السفن المسموح بعبورها يومياً بنسبة 30 في المئة، مما تسبب في تأخيرات كبيرة واضطرابات في سلاسل التوريد العالمية، الأمر الذي دفع إلى التحول نحو اللوجستيات الخضراء حيث بدأ الاتحاد الأوروبي تطبيق آلية ضبط الكربون على الحدود (CBAM) في أكتوبر 2023 بمرحلة انتقالية، وستطبق الرسوم فعلياً على بعض القطاعات (الحديد، الصلب، الألمنيوم، الأسمدة، الكهرباء والهيدروجين) تدريجياً حتى حلول عام 2034. في حين يشهد سوق الوقود المستدام للطيران SAF نمواً قوياً للغاية، إذ يُقدّر معدل النمو السنوي المركب المتوقع عالمياً للفترة 2024-2034 بحوالي 42 في المئة.

ودعا الأمين العام إلى "إعادة هندسة الشبكات اللوجستية عبر التخزين الاستراتيجي اللامركزي والممرات متعددة الوسائط

وأكد الدكتور خالد حنفي أنّ "المنطقة العربية تملك فرصاً كبيرة لتكون مركزاً لوجستياً عالمياً بفضل موقعها الاستراتيجي واستثماراتها في البنية التحتية الحديثة"، لافتاً إلى أنّ "الحرب في أوكرانيا ما زالت تعطل الممرات اللوجستية الرئيسية، حيث انخفضت شحنات الحبوب عبر البحر الأسود بنسبة 35 في المئة عام 2023 مقارنة بعام 2022 حسب منظمة الأغذية والزراعة. بينما أدت الهجمات على سفن الشحن في البحر الأحمر إلى زيادة مدة الشحن بين آسيا وأوروبا 10-15 يوماً بسبب الالتفاف حول رأس الرجاء الصالح، بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف الشحن البحري بنسبة 250 في المئة. هذا فضلاً عن تهديدات لـ 12 في المئة من التجارة العالمية التي تمر عبر قناة السويس حسب بيانات صندوق النقد الدولي".

واعتبر أمين عام الاتحاد أنّ "منطقة الشرق الأوسط تشهد حالة من عدم الاستقرار الأمني والسياسي، مع استمرار الحروب والنزاعات في عدة دول. وبالتالي تؤدي هذه الحروب إلى تعطيل خطوط الملاحة الجوية والبحرية، وارتفاع تكاليف التأمين على الشحنات، مما ينعكس سلباً على كفاءة سلاسل الإمداد".

ورأى أنّه في ضوء المواجهة الأمريكية الصينية تعطلت سلاسل الإمداد العالمية بفعل فرض الولايات المتحدة تعريفات جمركية على الواردات من الصين، وفرض الصين كذلك تعريفات على الواردات الأمريكية، مما أدى إلى تعطيل سلاسل الإمداد العالمية. إلى جانب

يبلغ 5.4 في المئة. وبالتالي فإن ألمانيا كرائدة في التكنولوجيا الطبية، تصدر معدات بقيمة 4.7 مليار يورو سنوياً إلى المنطقة العربية، مما يُظهر إمكانات هائلة لتعميق التعاون حيث تصل الاستثمارات الألمانية المباشرة في الدول العربية إلى أكثر من 12 مليار يورو، مع تركيز متزايد على قطاعي التكنولوجيا الحيوية والطاقة المتجددة".

وختم الدكتور خالد حنفي بالقول إنَّ "العمل المشترك والتنسيق المستمر بين الأطراف المختلفة هو السبيل لتحقيق نمو مستدام ومبتكر يعود بالنفع على شعوبنا واقتصاداتنا".

وتم تخصيص جلسة للحوار بين عدد من السفراء العرب في برلين وعدد من السفراء الألمان تحت عنوان: "جسور بين المجتمعات: رؤى من أجل تعاون اقتصادي عربي-ألماني مستدام".

وشمل الملتقى أيضاً انعقاد سبع جلسات موائد مستديرة، جرى خلالها الحوار والتباحث بشكل مباشر بين الجانبين العربي والألماني. شملت التعاون مع كل من تونس، سوريا، السودان وسلطنة عُمان. بالإضافة إلى جلسة حول الاستثمار في الرياضة كاستراتيجية للتطوير الاقتصادي وتعزيز الاستثمار. وأيضاً جلسة حول الترويج للشراكة العربية الألمانية في مجال ريادة الأعمال، وكذلك جلسة حول التعاون العربي الألماني في مجال التعليم كفرصة استراتيجية لإقامة الأعمال والشراكات.

وشملت أعمال الملتقى لقاءات ثنائية لمعالي المهندسين حسن الخطيب، وزير الاستثمار والتجارة الخارجية في جمهورية مصر العربية مع السيدة كاترينا رايشه، وزيرة الاقتصاد والطاقة الألمانية. ومع رؤساء الوفود العربية ومجموعة من مديري الشركات الألمانية. كما أقامت الغرفة حفلي استقبال وعشاء بمناسبة انعقاد الملتقى.

لقاء وزير الاستثمار والتجارة الخارجية المصري حسن الخطيب أكد أمين عام اتحاد الغرف العربية، الدكتور خالد حنفي، خلال إدارته للطاولة المستديرة التي عقدت ضمن فعاليات المنتدى الاقتصادي العربي - الألماني، في العاصمة الألمانية برلين بتاريخ 20-5-2025، وجمعت رؤساء وأعضاء مجالس إدارات الغرف العربية واتحاداتها، مع معالي وزير الاستثمار والتجارة الخارجية المصري المهندس حسن الخطيب، أنه "في السابق كان لدى المستثمرين ورجال الأعمال هواجس من موضوع تحرير سعر الصرف في مصر، وكذلك كانت لدى المستثمر هواجس من تعدد الجهات التي تعنى بتنظيم قطاع الاستثمار في مصر، فضلاً عن مخاوف من

الذكاء الاصطناعي والبلوك تشين. إلى جانب ذلك يجب إحداث ثورة في الطيران المستدام والذكي من خلال الطائرات الكهربائية والهيدروجينية والمطارات الذكية".

واقترح الدكتور خالد حنفي أنه من أجل التحول من ردة الفعل إلى المبادرة، ينبغي تعزيز الاستثمارات الجريئة في التقنيات الناشئة والذكاء، بالإضافة إلى تعاون استراتيجي غير مسبوق بين القطاعين العام والخاص. كما المطلوب رؤية استباقية تعيد تعريف مفاهيم السرعة والكفاءة والمرونة، وكذلك التخطيط للطوارئ من خلال إعداد خطط بديلة للتعامل مع الأزمات المحتملة. مؤكداً أنَّ "الخريطة اللوجستية العالمية تُرسم من جديد، ومن لا يتكيف اليوم سيخسر غداً. بالتعاون والابتكار، يمكننا أن نكون في قلب النظام اللوجستي العالمي الجديد".

ونوه الأمين العام لاتحاد الغرف العربية، إلى أنه "يوميًا نرى كيف يمكن للتكنولوجيا والشراكات أن تحول التحديات إلى فرص، خاصة في مجالي الأمن الغذائي وتقنيات الصحة، حيث تتطلب التغيرات الديموغرافية وأزمات المناخ المتتالية حلولاً مبتكرة. ولفت إلى أنه "يشكل التعاون العربي-الألماني نموذجاً رائداً في تعزيز الابتكار والتنمية الاقتصادية، حيث بلغ حجم التجارة الثنائية بين منطقتنا 57.6 مليار يورو في 2024، مما يعكس قوة ومتانة هذه الشراكة". وأكد أنَّ "ألمانيا تتمتع بخبرات متقدمة في مجالات الهندسة، الصحة، التكنولوجيا الرقمية، والابتكار، بينما تملك الدول العربية موارد طبيعية وشباباً طموحاً يمكنهم استثمار هذه الفرص لتحقيق تنمية مستدامة. وبالتالي لا بدّ من تعزيز التعاون في تقنيات الغذاء والصحة، خاصة عبر تبادل المعرفة والتكنولوجيا، سيساعد في مواجهة تحديات الأمن الغذائي، تحسين جودة الرعاية الصحية، وتطوير الصناعات المرتبطة".

وتطرق إلى "تحديات الأمن الغذائي في المنطقة العربية، إذ وفقاً لمنظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، يستورد العالم العربي أكثر من 50 في المئة من احتياجاته الغذائية، بتكلفة تتجاوز 110 مليار دولار سنوياً. كما تؤثر التغيرات المناخية على 20 في المئة من الأراضي الزراعية في المنطقة، مما يزيد الحاجة إلى حلول مبتكرة مثل الزراعة الذكية والاستدامة المائية".

وأوضح أنَّ "سوق الرعاية الصحية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يُقدَّر بنحو 185 مليار دولار بحلول 2027، مع نمو سنوي

إلى ذلك تمحورت المداخلات من جانب المشاركين في الندوة، حول العقبات التي تواجه المستثمرين في مصر. وركزت المداخلات على أن أمام مصر فرصة تاريخية كي تكون ضمن الاقتصادات البارزة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث تمتلك مقومات بشرية هامة جدًا، ولديها الامكانيات لجذب المشاريع الاستثمارية الضخمة في قطاع التكنولوجيا، نتيجة تطويرها للبنية التحتية الهامة لهذه المشاريع.

وتطرق المشاركون إلى أن هناك بعض القوانين والتشريعات التي تحتاج مصر إلى إقرارها في أقرب فرصة ممكنة، والتي ستجعل المستثمرين العرب والأجانب يستثمرون بشكل أكبر في المرحلة القادمة في مصر.

إلى ذلك، التقى امين عام اتحاد الغرف العربية د. خالد حنفي في برلين - ألمانيا السيد beger gunter مدير عام "يونيدو"، وجرى البحث في التحضيرات الجارية لانعقاد المؤتمر العام لـ "اليونيدو" في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 23-27 نوفمبر المقبل تحت عنوان "قمة الصناعة العالمية"، وأهمية مشاركة القطاع الخاص في هذه القمة، ودور اتحاد الغرف العربية ومكتب اليونيدو في البحرين في دعم الشباب والمرأة.

ودعا د. خالد حنفي السيد Gunter للقدوم إلى لبنان في شهر يوليو (تموز) وزيارة مقر اتحاد الغرف العربية والمركز العربي لرواد الأعمال الزراعيين. وجرى التشديد على أهمية استمرار التنسيق والتعاون بين اتحاد الغرف العربية ومنظمة اليونيدو عبر إقامة المزيد من النشاطات والمبادرات المشتركة في المرحلة القادمة.

وكان جرى على هامش المنتدى العربي الألماني توقيع اتفاقية تعاون بين الغرفة العربية الإيطالية ممثلة برئيسها بيترو رامينو، وغرفة تجارة الأردن، ممثلة برئيسها العين خليل الحاج توفيق. وبموجب اتفاقية التعاون سوف يتم افتتاح مكتب تمثيلي في العاصمة الأردنية عمان لدعم الشركات الإيطالية التي تنوي فتح مكاتب جديدة في الأردن. وفي الوقت نفسه، ستتمكن الشركات الأردنية من استخدام المكتب الإيطالي الذي يعمل بالفعل في روما وميلانو لدعم الشركات الأردنية التي ترغب في الانفتاح على السوق الإيطالية.

كما جرى على هامش توقيع الاتفاقية بحث فرص التعليم والفرص المتاحة للشباب الأردنيين لكي يتمكنوا من الاستفادة من الدورات التدريبية التي يمولها الاتحاد الأوروبي وتوفرها الشركات الإيطالية المتخصصة.

مسألة حرية التجارة في مصر، بالإضافة إلى الكثير من المؤشرات التي كانت تقلق المستثمر العربي والأجنبي للاستثمار في مصر". وأوضح أن "الإجراءات التي اتخذتها وتتخذها الحكومة المصرية منذ فترة ليست قصيرة، بدأت تساهم في تبديد القلق لدى المستثمرين، وهذا مؤشر إيجابي جدًا، وقد انعكس في مكان معين على تحويلات المصريين العاملين في الخارج، حيث بلغ حجم تلك التحويلات في الفترة الماضية نحو 30 مليار دولار، وهذا أمر يبعث على التفاؤل، ويبين أن مصر باتت أكثر انفتاحًا وأكثر جاذبية للمستثمرين، على الرغم من أن هناك بعض الهواجس التي يحتاج المستثمر إلى تبديدها لمضاعفة استثماراته في مصر في الفترة القادمة".

وأكد أن "الرقمنة هي مفتاح الحل في جمهورية مصر العربية، حيث نتطلع في عالما العربي إلى النهضة والتطوير بعقلية مختلفة تماما عن الماضي، ويعتبر الشباب العربي بعقليته وذهنيته الجديدة وكفاءاته العالية، هو مفتاح التغيير والتنمية، ولأجل ذلك نحن نعمل على بلورة رؤية مستقبلية جديدة من أجل مواجهة التحديات التي نواجهها".

وكشف عن أن "الحكومة المصرية تعمل على إشراك القطاع الخاص المصري في تنفيذ المشاريع الحيوية والهامة، وذلك بعد أن تمكنت من تثبيت سعر صرف العملة في المرحلة القليلة الماضية، فضلا عن خفض معدل التضخم. كما أن الحكومة تعمل على إزالة كل العوائق والعراقيل التي كانت تعيق في السابق جذب الاستثمارات والمستثمرين العرب والأجانب إلى مصر، من خلال إقرار القوانين الإصلاحية والتشريعات الاستثمارية الحديثة للحد من البيروقراطية والفساد الأمر الذي يبعث على الاطمئنان لدى المستثمر العربي والأجنبي للقدوم إلى مصر والاستثمار بشكل أكبر في الفترة القادمة".

ونوه الوزير الخطيب إلى أن "الصندوق السيادي يعتبر الحل الأنسب لتحفيز الاقتصاد المصري، وقد اقترحت على فخامة رئيس الجمهورية عبد الفتاح السيسي، ضرورة تنظيم عمل الشركات في كافة القطاعات الاقتصادية، الأمر الذي سوف يساهم في رفع الأرباح، وبالتالي زيادة تدفق الأموال إلى خزينة الدولة".

وشدد على أن "مصر تسير في طريق التغيير، ولقد حققت تقدما في الكثير من المجالات، ولكن الوصول إلى الغاية المنشودة تحتاج إلى المزيد من الوقت، والحكومة المصرية تيقنت إلى أن تحقيق النجاح يحتاج إلى تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص".

الغرفة العربية الألمانية تعقد اجتماعات المكتب التنفيذي ومجلس الإدارة في برلين: للاستفادة أوروبا ألمانيا من الوضع الراهن وإقامة شراكات وثيقة مع العالم العربي



الماضي 2024. إلى جانب الموافقة على مشروع موازنة الغرفة للعام 2026 لعرضه على الجمعية العامة، إضافة إلى الاطلاع على أنشطة الغرفة لعامي 2025-2026. وأثنى أمين عام اتحاد الغرف العربية الدكتور خالد حنفي، على عمل الغرف وما تقوم به من أنشطة وإنجازات خصوصا في ظل المتغيرات الجذرية التي يشهدها الاقتصاد العالمي نتيجة الحرب التجارية العالمية الدائرة. ونوّه إلى أهمية أن تستغل أوروبا وخصوصا ألمانيا الوضع الراهن من أجل إقامة شراكات وثيقة مع العالم العربي، عبر تعزيز الاستثمارات المشتركة وعدم حصرها بالتجارة التقليدية القائمة على الاستيراد والتصدير، من أجل نقل التكنولوجيا المتطورة التي تمتلكها إلى الأسواق العربية، وبالتالي تعزيز الاستثمار المجدي في القطاعات التي يحتاجها الاقتصاد العربي. ودعا إلى الاستفادة من الموارد البشرية الكفؤة في العالم العربي بما يساعدها على سد فجوة العمالة المدربة في أوروبا عموما وألمانيا خصوصا. من جانبه كشف رئيس غرفة تجارة الأردن العين خليل الحاج

عقدت في العاصمة الألمانية برلين، بتاريخ 19-5-2025، اجتماعات المكتب التنفيذي ومجلس إدارة الغرفة العربية - الألمانية، برئاسة رئيس الغرفة فرانك-فالتر شتانيماير، وبحضور أمين عام اتحاد الغرف العربية الدكتور خالد حنفي، والأعضاء من الجانبين العربي والألماني وفي مقدمتهم رئيس غرفة تجارة الأردن العين خليل الحاج توفيق، ورئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين سمير عبد الله ناس، ورئيس غرفة قطر الشيخ خليفة بن جاسم آل ثاني، ومجلس السفراء العرب المعتمد في ألمانيا، وأمين عام الغرفة العربية الألمانية عبد العزيز المخلافي.

وجرى البحث خلال الاجتماعات في سبل تعزيز العلاقات الثنائية في ظل المتغيرات الحالية التي يشهدها الاقتصاد العالمي. كما تمّ خلال الاجتماع التصديق على محضر الاجتماع المشترك للمكتب التنفيذي ومجلس الإدارة الذي عقد خلال شهر سبتمبر (أيلول) عام 2024، إلى جانب الاطلاع على تقرير الرئيس وتقرير الأمين العام. كذلك جرى الاطلاع على الأوضاع المالية لغرفة التجارة والصناعة العربية الألمانية، ومناقشة الحساب الختامي للعام



ناس، عن أنّ حجم التبادل التجاري العربي الألماني بلغ في العامين الماضيين 69 مليار دولار نصيب البحرين منها 656 مليون دولار. لافتاً إلى أنّ هناك فرصاً واعدة لتعميق الاستثمار البحريني الألماني رغم التحديات المتزايدة في الأسواق المالية العالمية.

ودعا رئيس الغرفة إلى بناء شراكات تقنية واستثمارية لتعزيز مصالح الاقتصاد العربي وتحقيق التنمية المستدامة. معتبراً أنّ البحرين بيئة استثمارية جذابة ومحطة استراتيجية لدول الخليج في التعاون مع ألمانيا. لافتاً إلى الحرث على بناء شراكات نوعية في مجالات التكنولوجيا والصناعة لتعزيز التنمية المستدامة.

وأكد أمين عام الغرفة العربية الألمانية، عبد العزيز المخلافي، أنّ الغرفة تمارس دورها الاقتصادي البحث، مركّزة جهودها على تعزيز التعاون التجاري والاستثماري، مشدداً على التزام الغرفة بالعمل مع جميع الشركاء والجهات المعنية من أجل تحقيق مصالح الاقتصاد المشترك وتعزيز فرص النمو والتنمية المستدامة.

بحث رئيس غرفة تجارة الأردن، العين خليل الحاج توفيق، مع معالي وزير الاستثمار والتجارة الخارجية المصري المهندس حسن الخطيب، على هامش أعمال الملتقى الاقتصادي العربي الألماني الثامن والعشرين، الذي عقد في العاصمة الألمانية برلين بتاريخ 20/21-5-2025، وبحضور أمين عام اتحاد الغرف العربية الدكتور خالد حنفي، ونائب رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية محمد المصري، في سبل تعزيز العلاقات الاقتصادية

توفيق، عن موافقة المكتب التنفيذي لغرفة التجارة والصناعة العربية الألمانية ومجلس إدارتها، على عقد اجتماعاً له في المملكة الأردنية الهاشمية، استجابة للدعوة التي قدمتها غرفة تجارة الأردن. ونوه إلى أنّ دعوة الغرفة لاقت قبولا وترحيبا من أعضاء المكتب التنفيذي، وبخاصة أن جلالة الملك عبدالله الثاني كان قد التقى خلال زيارته الأخيرة إلى برلين أصحاب أعمال وشركات ألمانية، ووجه لهم الدعوة لزيارة المملكة والاطلاع على الفرص الاستثمارية فيها. ولفت العين الحاج توفيق إلى أنّ الغرفة العربية الألمانية ستقوم بالتنسيق مع تجارة الأردن للاتفاق على الموعد المحدد وكافة التفاصيل الأخرى، واصفاً ذلك بأنه انجاز مهم للمملكة كونه سيكون أول اجتماع للمكتب التنفيذي خارج ألمانيا. وأشار أن الاجتماع سيرافقه، تنظيم منتدى أعمال عربي-ألماني، ما يشكل فرصة قوية للأردن لعرض الفرص الاستثمارية أمام المستثمرين العرب والألمان. إلى جانب الاطلاع على الفرص المتوفرة بالعديد من القطاعات التجارية والخدمية، ولا سيما السياحة الدينية والتاريخية.

وبيّن العين الحاج توفيق، أن المنتدى سيركز على مشاريع إعادة الأعمار في المنطقة وبخاصة في سوريا والعراق ولبنان، ما يمكن الأردن أن يكون مركزاً ومقراً للشركات الألمانية بهذا الخصوص، علاوة على تقوية العلاقات العربية الألمانية من خلال إقامة شراكات تجارية واستثمارية.

بدوره كشف رئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين سمير عبد الله



وكشف توفيق عن أن القطاع الخاص الأردني ينظر إلى مصر كشريك تجاري مهم للغاية في مختلف المجالات الاقتصادية وليس كسوق لاستيراد وتصدير المنتجات فقط. مؤكداً أن غرفة تجارة الأردن تسعى إلى تعزيز العلاقات مع كافة الدول العربية وفي مقدمتها مصر عبر استيراد مختلف السلع خصوصاً الغذائية منها. من جهته اعتبر معالي وزير الاستثمار والتجارة الخارجية المصري، أن مصر والأردن تربطهما علاقات اقتصادية قديمة وكبيرة، مبيناً أن التبادل التجاري بين البلدين حقق تقدماً كبيراً في السنوات الأخيرة. مؤكداً على أن الطرفين يعملان سوياً من أجل تعزيز هذا التعاون والتكامل في مختلف المجالات للارتقاء به إلى مستويات وأفاق أوسع وأشمل.

وأضاف أنه لا شك في ضرورة تعزيز التعاون لتحقيق استقرار وتعزيز الاقتصاد المصري والأردني في مختلف المجالات، مؤكداً أن دعم استقرار وتعزيز الاقتصاد المصري والأردني هو ثبات وتعزيز لاقتصادات جميع الدول العربية.

وأشار الوزير الخطيب إلى أن مصر بوابة القرن الإفريقي ولها علاقات تجارية واقتصادية مع كافة الدول العربية والإفريقية وبالتالي يجب العمل على تعزيز المنتج المصري في كافة دول العالم العربي.

التجارية والاستثمارية بين الأردن ومصر والارتقاء بها إلى مستوى الشراكة، في ظل ما يتمتع به البلدان من إمكانات كبيرة وعلاقات تاريخية متينة وراسخة.

وأكد الرئيس خليل الحاج توفيق رغبة القطاع التجاري بتطوير علاقاته الثنائية مع نظيره المصري لمستويات تنعكس على مبادلات البلدين التجارية. مشدداً على ضرورة إزالة أية قيود تعيق حركة انسياب السلع بالاتجاهين.

واكد على ضرورة تنفيذ توجيهات قيادتي البلدين ممثلة في فخامة رئيس جمهورية مصر العربية الرئيس عبدالفتاح السيسي والعاقل الأردني الملك عبد الله الثاني؛ لتعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدين.

وأشار إلى أن غرفة تجارة الأردن ستقوم بالتنسيق مع الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية لعقد لقاء يجمع مجتمع الأعمال في البلدين، مقترحاً أن يكون في اقرب فرصة ممكنة. كما أكد على ضرورة تفعيل اجتماعات اللجنة الأردنية المصرية المشتركة، لتعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية لما فيه مصلحة البلدين.

وشدد رئيس غرفة تجارة الأردن، على ضرورة تعزيز العمل العربي المشترك في كافة القطاعات وأهمها القطاع التجاري والاقتصادي. داعياً كافة الدول العربية إلى العمل معاً من أجل استثمار الأموال العربية في القطر العربي وليس خارجه بما يعود بالنفع على شعوب هذه الدول واقتصاداتها.

الأعمال التجارية تبدأ بالتواصل الشخصي ... الخطوة الأولى للتواصل مع الشركات الألمانية تبدأ عبر غرفة التجارة والصناعة العربية الألمانية

انضم إلينا كعضو واستفيد
من خدماتنا الحصرية. يسرنا
في الغرفة دعم أنشطتكم مع
الشركات الألمانية



مكافحة الانتهاك الرقمي: معالجة المحتوى الصريح غير التوافقي وDeepfakes باستخدام الذكاء الاصطناعي

إعداد: مروان حلواني - اتحاد الغرف العربية

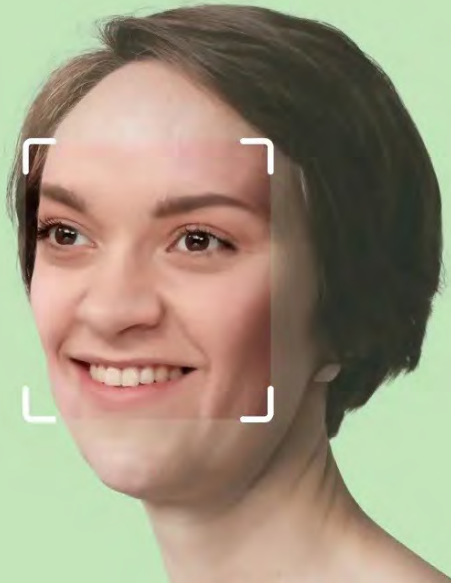


وقع رئيس الولايات المتحدة الأميركية دونالد ترامب بتاريخ 19-05-2025 على قانون "إزالة الصور"، وهو إجراء فيدرالي يهدف إلى مكافحة التوزيع غير التوافقي للصور الحميمة، بما في ذلك تلك التي تم إنشاؤها بواسطة الذكاء الاصطناعي. ويجرم هذا القانون مشاركة المحتوى الصريح دون موافقة الشخص المعني. كما يعالج كل من "الإباحية الانتقامية" التقليدية والتزييفات العميقة التي يتم إنشاؤها بواسطة الذكاء الاصطناعي. وينص القانون على أن تقوم المنصات الإلكترونية بإزالة مثل هذا المحتوى خلال 48 ساعة من الإخطار، ويفرض عقوبات فيدرالية على المخالفين. وفي تأكيد على أهمية الخطوة نوّهت السيدة الأولى ميلانيا ترامب، التي شاركت في التوقيع على مشروع القانون - الذي يعد سابقة تاريخية - على أهمية القانون في حماية الأفراد، وخاصة الأطفال، من الإساءة الرقمية.

أشكال الإساءة الحديثة للتكنولوجيا في التوزيع غير التوافقي للصور - والتي غالباً ما تسمى "الإباحية الانتقامية" - وتوأمها الأكثر قتامة: المواد الإباحية المزيفة التي يتم إنشاؤها بواسطة الذكاء الاصطناعي، حيث أن هذه الانتهاكات لا تُهين الفرد فحسب، بل تُورق وتُدمر السمعة والمهن والعلاقات والصحة النفسية، نتيجة الصور المُفبركة والمُزيّفة بتقنية الذكاء الاصطناعي.

استناداً إلى هذا الإجراء التشريعي تبرز المخاوف المتزايدة بالمخاطر التي يشكلها التلاعب بالمحتوى بواسطة الذكاء الاصطناعي والحاجة الملحة إلى أطر قانونية لحماية خصوصية الأفراد وكرامتهم في العصر الرقمي، حيث أنّ ظهور الإنترنت جاء لربطنا ببعضنا البعض، وليس استخداماً بالشكل الخطأ، مما يؤدي إلى انتهاك حريتنا واستغلالنا وتدميرنا. إذ تظهر أكثر

Deepfake Laws



نطاق المشكلة

الاعتداء الجنسي.

ويصبح الأمر أسوأ عندما تنتشر هذه الصور عبر الإنترنت، وتكون في بعض الأحيان من قبل شركاء سابقين انتقاميين، أو متصيدين مجهولين، أو مبتزين يبحثون عن المال مقابل الصمت.

خطوات حكومية لتنظيم تقنية Deepfakes

تحاول العديد من الدول التصدي لهذه الظاهرة، غير الأخلاقية وذلك من خلال:

الولايات المتحدة الأمريكية

• لدى 47 ولاية، بالإضافة إلى واشنطن العاصمة، وغوام، قوانين تحظر المواد الإباحية غير المقبولة.

• وقّع في مايو 2025، الرئيس دونالد ترامب قانون "إزالة المحتوى" ليصبح قانوناً اتحادياً، مما يُجرّم مشاركة المحتوى الصريح غير المُتفق عليه، بما في ذلك Deepfakes المُولّد بالذكاء الاصطناعي. يُلزم القانون المنصات الإلكترونية بإزالة هذه المواد في غضون 48 ساعة من الإخطار، ويفرض عقوبات جنائية على المخالفين. ويمثل هذا القانون خطوة اتحادية هامة نحو معالجة الاعتداء الجنسي الرقمي على مستوى البلاد.

• قدّمت عام 2023، النائب إيفيت كلارك (الحزب

كشف المركز الوطني للأطفال المفقودين والمستغلين بوجود 35 مليون حالة من الاعتداء الجنسي المشتبه بها على الأطفال في عام 2023 وحده - وكان جزء كبير منها يتضمن صوراً معدّلة أو مزيفة. وبطبيعة الحال فإن الكبار ليسوا بمنأى عن هذا أيضاً، ففي الواقع، سهّل انتشار أدوات الذكاء الاصطناعي بشكل مقلق إنشاء صور عارية مزيفة لأي شخص (مشاهير، مؤثرين، زملاء عمل، حتى قاصرين) وذلك دون علمهم أو موافقتهم.

كما أظهر تقرير صادر عن شركة Sensity AI عام 2023 أن أكثر من 96% من جميع مقاطع الفيديو المزيفة على الإنترنت كانت إباحية، وأن الغالبية العظمى منها استهدفت النساء. وهذه ليست مجرد انتهاكات للخصوصية، بل تمثل أعمال عنف نفسي.

مخاطر تقنية Deepfakes

على عكس التلاعب التقليدي بالصور، تستخدم تقنية Deepfakes التعلم الآلي لإنشاء الصور أو مقاطع الفيديو المزيفة التي تبدو حقيقية بشكل مثير للقلق. إذ يمكن عبر هذه التقنية النقط صورة عادية لشخص ما، وباستخدام أدوات مجانية، يتم إنشاء فيديوهات فيها مواد إباحية، وهو ما يعتبر شكلاً من أشكال



الاصطناعي ضغوطاً متزايدة من أجل التحرك للحد من هذه الظاهرة، وقد قامت العديد من شركات التواصل بخطوات بارزة منها:

- Meta (فيسبوك/إنستغرام): تتعاون مع موقع stopncii.org لإزالة الصور الحميمة غير التوافقية.
- Reddit: يحظر المواد الإباحية المزيفة.
- OnlyFans و Pornhub: يتطلبان التحقق من الهوية ووثائق الموافقة على عمليات التحميل.
- TikTok و X (المعروف سابقاً باسم Twitter): لديهما تطبيق متقلب.

لكن لسوء الحظ، غالباً ما يتم استضافة مولدات الذكاء الاصطناعي Deepfakes في بلدان ذات تنظيم ضعيف، مما يجعل تطبيق القانون أشبه بلعبة whack-a-mole.

الخطوات المطلوبة للمواجهة؟

1. التعليم: يحتاج الناس إلى معرفة كيفية عمل هذه الأدوات وتحديد المحتوى المتلاعب به.
2. التشريعات: إن وجود قوانين أقوى وأسرع وأكثر قابلية للتنفيذ تجرّم إنشاء ومشاركة المواد الإباحية المزيفة أمر ضروري.
3. المساءلة على المنصة: يتعين على شركات التكنولوجيا العملاقة استخدام الذكاء الاصطناعي الخاص بها للكشف عن هذا المحتوى وحظره - ليس فقط عندما يصبح منتشراً، ولكن عند

الديمقراطي عن ولاية نيويورك) قانون "مساءلة Deepfakes"، الذي يهدف إلى تجريم الاستخدامات الضارة للوسائط المتلاعب بها، بما في ذلك مقاطع الفيديو المزيفة ذات المحتوى الجنسي. وعلى الرغم من عدم إقرار مشروع القانون، إلا أنه ساهم في الزخم المتزايد بين الحزبين، والذي أدى في النهاية إلى سنّ قانون "إزالة Deepfakes" عام 2025.

- يجعل قانون SHIELD، الذي تم إقراره في نيويورك، المواد الإباحية المزيفة جريمة من الدرجة الخامسة.
- المملكة المتحدة

• بموجب قانون السلامة عبر الإنترنت لعام 2023، أصبح مشاركة المواد الإباحية المزيفة جريمة جنائية يعاقب عليها بالسجن.

• تطبق المملكة المتحدة قوانين صارمة تتعلق بالخصوصية والمضايقة والتي يمكن تطبيقها عبر الوسائط الاصطناعية.

الاتحاد الأوروبي

- يُجبر قانون الخدمات الرقمية (DSA) المنصّات على إزالة المحتوى الضار بسرعة، بما في ذلك المواد الإباحية المزيفة.
- لدى العديد من البلدان، مثل ألمانيا وفرنسا، قوانين خاصة لحماية حقوق الصورة، والتي تنطبق بشكل أقوى على Deepfakes.

استجابة الهنصات وشركات التكنولوجيا!

تواجه شركات التواصل الاجتماعي ومطورو الذكاء

والأمر المستغرب والمؤسف أنّ الأنظمة القانونية والتكنولوجية التي تهدف إلى توفير الحماية لا تزال متخلفة. إذ تختلف القوانين اختلافاً كبيراً بين الولايات القضائية، وتطبيقها غير منسجم، وغالباً ما تُعطي المنصات الأولوية للربح على الحماية. وبالرغم من أن بعض الحكومات والشركات اتخذت خطوات في الاتجاه الصحيح، إلا أن هناك الكثير مما ينبغي القيام به.

والى حين تفعيل وإقرار القوانين التي تحمي المتضرر يقع على عاتق الضحايا عبءٌ ثقيلٌ يتمثل في إثبات أن المحتوى مزيف، والعثور على المكان الذي تمت مشاركته فيه، والتوسل لإزالته. وإلى حين تحقيق ذلك يعاني المتضررون من صدمة نفسية، وإلحاق الأذى لسمعتهم، وفي كثير من الحالات، فقدان كامل للسيطرة على صورتهم العامة وحياتهم الخاصة.

لذلك لا ينبغي أن تقتصر المعركة على هذا فحسب، بل يجب إقرار تشريعات دولية أقوى، وسياسات منصات استباقية، وأنظمة دعم قوية للمتضررين. ومن المهم بنفس القدر أن يعترف المجتمع بهذه الأفعال على حقيقتها: إساءة رقمية تتطلب نفس القدر من الجدية التي تتطلبها الانتهاكات في العالم المادي. في المحصلة إن إنهاء هذا النوع من الإساءة لا يتعلق فقط بحماية الخصوصية، بل يتعلق أيضاً بحماية كرامة الإنسان في العصر الرقمي.

التحميل.

4. دعم الضحايا: يجب أن يصبح من السهل الوصول إلى المساعدة القانونية والاستشارة النفسية وخدمات الإزالة السريعة.

5. العلامات المائية والتنظيم باستخدام الذكاء الاصطناعي: يجب على المطورين تضمين العلامات المائية المشفرة في الوسائط التي يولدها الذكاء الاصطناعي لتتبع وإثبات أصول المحتوى الرقمي.

باختصار يمكن القول إنه لا يوجد أي غموض عندما يتعلق الأمر بالتوزيع غير التوافقي للصور سواء كانت صوراً حقيقية أو محتوى معدلاً أو صوراً مزيفة تم إنشاؤها بواسطة الذكاء الاصطناعي. على اعتبار أنه ليس مجرد انتهاك للخصوصية؛ بل هو شكل رقمي من أشكال العنف والاستغلال الجنسي. وعندما يتم التلاعب بصورة شخص ما ومشاركتها دون إذنه، فإن ذلك يجرده من قدرته على التصرف ومن كرامته.

وما يجعل الوضع أكثر إثارة للقلق هو كيف يتم الآن تسليح التكنولوجيا المتقدمة، وخاصة الذكاء الاصطناعي، بهدف الإيذاء، حيث يتم استخدام المواد الإباحية المزيفة بشكل متزايد لمضايقة أو ابتزاز أو تشويه سمعة الأفراد - وخاصة النساء - وغالباً دون أي شكل من أشكال المساءلة للجناة.



صعود الفن المولّد بالذكاء الاصطناعي: الإبداع في عصر الخوارزميات

إعداد: اتحاد الغرف العربية



شهد في السنوات الأخيرة، عالم الفن تحولاً ملحوظاً، لم يكن مدفوعاً بالأيدي البشرية، بل بالخوارزميات، حيث برز الفن الناتج عن الذكاء الاصطناعي كظاهرة رائعة ومثيرة للجدل في بعض الأحيان. من التراكيب الرقمية المجردة إلى الصور الواقعية، يعمل الذكاء الاصطناعي على إعادة تعريف حدود الإبداع. ولكن ماذا يعني هذا التطور التكنولوجي بالنسبة للفنانين والجامعيين والمجتمع ككل؟ هل الذكاء الاصطناعي متعاون أم منافس أم مجرد أداة؟ من خلال هذه المقالة نستكشف صعود الفن الناتج عن الذكاء الاصطناعي، وتداعياته، ومكانته في المشهد الإبداعي.

ولادة الفن المولّد بالذكاء الاصطناعي

الذكاء الاصطناعي فكانت في عام 2018، عندما تم بيع قطعة فنية بعنوان "صورة إدموند دي بيلمي" في مزاد كريستيز مقابل 432,500 دولار. تم إنشاء هذه الصورة بواسطة مجموعة Obvious التي تتخذ من باريس مقراً لها، وتم إنتاجها باستخدام شبكة تنافسية توليدية (GAN) - وهو نوع من الذكاء الاصطناعي الذي يتعلم من خلال وضع شبكتين عصبيتين ضد بعضهما البعض. وقد مثل هذا البيع دخول فن الذكاء الاصطناعي إلى التيار الرئيسي، مما أثار الجدل حول قيمته الفنية وأصالته.

يعود تاريخ الفن الناتج عن الذكاء الاصطناعي إلى منتصف القرن العشرين، عندما بدأ علماء الرياضيات والكمبيوتر في تجربة الخوارزميات لإنتاج الأنماط البصرية. ولكنه لم يحقق الانتشار الواسع إلا مع ظهور الشبكات العصبية والتعلم الآلي في القرن الحادي والعشرين، حيث أصبح الذكاء الاصطناعي قادرة حقاً على إنشاء أعمال فنية معقدة ومقنعة.

أما اللحظة الفاصلة في مجال الفن الذي تم إنشاؤه بواسطة

كيف يصنع الذكاء الاصطناعي الفن

يتم إنشاء فن الذكاء الاصطناعي عادةً من خلال خوارزميات التعلم الآلي المدربة على مجموعة بيانات ضخمة من الأعمال الفنية الموجودة، عبر تحليل الأنماط والأساليب والتقنيات، إذ يمكن للذكاء الاصطناعي إنتاج قطع جديدة تحاكي أو تعيد تفسير البيانات التي تعلّمها منها. وتحظى شبكات GAN بشعبية خاصة في هذه العملية، وتتكون هذه الشبكات من عنصرين:

- المولد: يقوم بإنشاء صور جديدة بناءً على البيانات التي تم تعلّمها.
- المُميّز: يقوم بتقييم الصور المُولدة للتأكد من صحتها وتماسكها.

من خلال دورات تكرارية، يعمل المولد على تحسين مخرجاته حتى يصبح غير قادر على التمييز بين الصور التي تم إنشاؤها بواسطة الذكاء الاصطناعي والصور الحقيقية. وتكون النتيجة فناً يمكن أن يكون واقعياً بشكل مذهل، أو تجريدياً بشكل عميق، أو أي شيء بينهما.

جاذبية فن الذكاء الاصطناعي

جذبت الأعمال الفنية التي تم إنشاؤها بواسطة الذكاء الاصطناعي انتباه الجماهير لعدة أسباب:

1. إمكانية الوصول: تتيح أدوات الذكاء الاصطناعي مثل DALL·E و MidJourney و Runway لأي شخص إنشاء أعمال فنية، بغض النظر عن مهاراته التقنية.
2. الابتكار: إنّ دمج التكنولوجيا والإبداع يدفع الحدود الفنية، مما يؤدي إلى أعمال جديدة ومثيرة للتفكير.

3. التخصيص: يسمح الذكاء الاصطناعي بإنشاء فن مخصص للغاية ومصمم للأذواق والتفضيلات الفردية.

4. التعاون: يرى العديد من الفنانين أن الذكاء الاصطناعي شريك في العملية الإبداعية، حيث يقدم وجهات نظر وأفكاراً جديدة.

التحديات والانتقادات

على الرغم من جاذبيته، فإن الفن الذي يتم إنشاؤه بواسطة

الذكاء الاصطناعي لا يخلو من الجدل. إذ غالباً ما يطرح النقاد أسئلة حول التأليف والأصالة والاعتبارات الأخلاقية:

1. التأليف: من يملك القطعة التي تم إنشاؤها بواسطة الذكاء الاصطناعي؟ المبرمج؟ المستخدم؟ الآلة؟ هذا السؤال يعقد قوانين حقوق النشر والملكية الفكرية.
2. الأصالة: بما أن الذكاء الاصطناعي يعتمد على البيانات الموجودة، يزعم البعض أنه مجرد مشتق، ويفتقر إلى الإبداع والعمق العاطفي للفن الذي صنعه الإنسان.
3. الأخلاقيات: أثار استخدام الصور المحمية بحقوق الطبع والنشر بين مجموعات البيانات التدريبية نزاعات قانونية ومخاوف بشأن الموافقة.
4. التأثير على الفنانين: يخشى الكثيرون من أن الذكاء الاصطناعي قد يقلل من قيمة الفن التقليدي أو يحل محل الفنانين البشريين تماماً.

دور الإبداع البشري

على الرغم من أنّ الذكاء الاصطناعي قادر على تقليد الأنماط الفنية وتوليد الصور المذهلة، إلا أنه يفتقر إلى التجربة الذاتية التي تدعم الإبداع البشري. إذ غالباً ما يكون الفن تعبيراً عن المشاعر والثقافة والسرد الشخصي - وهي عناصر لا يستطيع الذكاء الاصطناعي، كأداة، تكرارها بشكل حقيقي. وبالنسبة للعديد من الفنانين، يعمل الذكاء الاصطناعي كممكن وليس بديلاً، حيث يوفر وسائل وأساليب جديدة لاستكشاف الرؤية الخاصة بهم.

فن الذكاء الاصطناعي والممارسة العملية

وجد الفن الذي تم إنشاؤه بواسطة الذكاء الاصطناعي تطبيقات في مجالات مختلفة، بما في ذلك:

1. الفنون الجميلة: تعرض المعارض والمتاحف بشكل متزايد الأعمال التي تم إنشاؤها بواسطة الذكاء الاصطناعي، مما يثير التساؤل والمخاوف حول مستقبل الفن.
2. التصميم التجاري: تستخدم الشركات أدوات الذكاء الاصطناعي لإنشاء الشعارات والإعلانات ومواد العلامات التجارية بسرعة وبتكلفة فعّالة.

التقنيات الأخرى، مثل الواقع المعزز والبلوك تشين، يمكن أن يؤدي إلى ظهور أشكال فنية جديدة تماماً.

- المعايير الأخلاقية: مع تكثيف المناقشات حول استخدام البيانات وحقوق النشر، قد يضع مجتمع الفن إرشادات للاستخدام الأخلاقي للذكاء الاصطناعي.

- التحول الثقافي: قد يتطور تصوّر المجتمع للفن، ويحتضن الذكاء الاصطناعي كمساهم مشروع في التعبير الإبداعي.

إنّ، سيؤدي ظهور الفن الناتج عن الذكاء الاصطناعي إلى إعادة تشكيل المشهد الإبداعي، وتحدي المفاهيم التقليدية للتأليف والأصالة. ورغم أنها تثير أسئلة أخلاقية، فإنها تفتح أيضاً إمكانيات مثيرة للتعاون والابتكار. بعيداً عن جعل الإبداع البشري قديماً، يوفر الذكاء الاصطناعي أداة قوية للفنانين لتوسيع آفاقهم واستكشاف آفاق جديدة. إذ في عصر الخوارزميات، يبقى جوهر الفن قائماً - ليس في الأدوات التي نستخدمها ولكن في القصص التي نرويها والعواطف التي ننشرها.

3. الترفيه: يعمل الذكاء الاصطناعي على إحداث ثورة في تصميم الألعاب وإنتاج الأفلام والواقع الافتراضي من خلال توليد الأصول والبيئات.

4. المشاريع الشخصية: يستخدم الهواة وغير الفنانين الذكاء الاصطناعي لإضفاء الحيوية على أفكارهم الإبداعية.

مستقبل الفن المولّد بالذكاء الاصطناعي

لا شك أنه مع تقدم تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، فإن دورها في عالم الفن سوف ينمو، وفي ما يلي التطورات المحتملة:

- تعزيز التعاون: ستصبح أدوات الذكاء الاصطناعي أكثر سهولة وتفاعلية، مما يسمح للفنانين دمجها بسلاسة في سير العمل الخاص بهم.
- أنواع فنية جديدة: إنّ دمج الذكاء الاصطناعي مع





Vision

الرؤيا

دعم وتطوير وتحفيز القطاع التجاري في الأردن من خلال المشاركة الفاعلة في رسم ومراجعة السياسات والتشريعات والقوانين وجمع وتوفير المعلومات الاقتصادية، وربط المجتمع التجاري بشبكة علاقات تجارية على المستويين المحلي والدولي مما يحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية

Support, develop and stimulate the commercial sector in Jordan through active participation in the formulation and revision of policies, legislations and laws and to also gather and provide economic information, linking the business community to a trade network on a local and international levels in order to achieving national economic and social development.

Wise Leadership

قيادة حكيمة

Religious Coexistence **التعايش الديني المميز**

الموارد البشرية المؤهلة والمنافسة

Qualified & Competitive Human Resources

فرص استثمارية متاحة

Available Investment Opportunities

اقتصاد السوق واستقرار النمو الاقتصادي

Market Economy
& The Stable Economy Growth

الوصول الى الاسواق العالمية

Access to International Markets

جاذبية مناخ الاستثمار وحزمة من الحوافز

Attractiveness Of Investment Climate
& The Incentives Packages

بنية تحتية قوية وشبكة اتصالات عالية المستوى

Strong Infrastructure & High Level
Telecommunication Network

المناطق الحرة والمدن الصناعية والمناطق المؤهلة

Free Zones, Qualified Zones
& Industrial Cities

الامن والامان والموقع الاستراتيجي وبيئة سياسية مستقرة

Security, Safety and the Strategic Location
& Stable Political Environment

الغرفة العربية النمساوية تعزز الشراكة مع الكويت



والاستقبال، مؤكداً عمق العلاقات التاريخية بين البلدين، والحرص على الحفاظ عليها وتنميتها. وأوضح أن النمسا ورغم أنها متوسطة الحجم إلا أنها تتمتع بموقع استراتيجي بين 8 دول أوروبية كبيرة، وتتميز بصناعات متقدمة وتكنولوجيا متطورة.

زار وفد اقتصادي من الغرفة العربية - النمساوية برئاسة رئيس غرفة التجارة العربية النمساوية الدكتور فيرنر فاسل أبند، مقر غرفة تجارة وصناعة الكويت، بحضور ممثلين عن هيئات حكومية محلية وعدد من أصحاب الأعمال.

ونوهت غرفة الكويت إلى صداقة الكويت مع النمسا، فعلى مدى أكثر من 60 عاماً، عمل البلدان بثقة واحترام ورؤية مشتركة لمستقبل أفضل، واليوم أصبحت هذه الشراكة أقوى من أي وقت مضى. كما واتخذت الكويت والنمسا خطوات جديدة ومهمة لتعميق العلاقات من خلال تبادل الوفود رفيعة المستوى وفتح قنوات جديدة للحوار والتعاون. وبينت أن الاتفاقية الثنائية بشأن حماية الاستثمار، إضافة إلى الفرص الاقتصادية القوية والمعاهدات الضريبية، تجعل من النمسا وجهة مثالية للمستثمرين الكويتيين الذين يسعون إلى تحقيق نمو طويل الأجل.

من جانبه شكر الدكتور فيرنر فاسل أبند الغرفة على حسن التنظيم

سمير ناس:

مملكة البحرين ترسخ مكانتها كمركز إقليمي رائد للتجارة والاستثمار



مبتكرة للتحديات الاقتصادية العالمية، بما يرسخ أسس النمو العادل والمستدام للأجيال القادمة.

تحت رعاية صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، عقد في مملكة البحرين "منتدى باب البحرين 2025" يوم الثلاثاء الموافق 29 أبريل (نيسان)، وذلك في فندق فورسيزونز خليج البحرين، تحت شعار: "تشكيل مستقبل مستدام من خلال التجارة والتوظيف".

وشكّل المنتدى منصة دولية مرموقة جمع تحت سقفه نخبة من صناع القرار العالميين، وممثلي المنظمات الدولية، والخبراء الاقتصاديين، ورواد الأعمال، بهدف مناقشة التحولات الاقتصادية المتسارعة واستشراف آفاق جديدة للتجارة وسوق العمل، مع تسليط الضوء على نماذج اقتصادية قائمة على الابتكار والاستدامة.

وأكد رئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين سمير عبدالله ناس، أن المنتدى عقد بمشاركة رفيعة المستوى من عدد من أبرز الشخصيات العالمية. ورأى أن انعقاد منتدى باب البحرين 2025 يأتي في وقت تواصل فيه مملكة البحرين ترسيخ مكانتها كمركز إقليمي رائد للتجارة والاستثمار، حيث يعكس هذا الحدث التزام المملكة بتعزيز التعاون الدولي، وفتح قنوات التواصل بين الاقتصادات المتقدمة والناشئة، من خلال حوار فعال يعزز تبادل الخبرات وتقديم حلول

غرفة قطر تطور الاستثمارات مع هنغاريا



الشركات القطرية من خلال مشاريع واستثمارات مشتركة. وأشارت إلى أن هنغاريا حققت تطوراً كبيراً في المجال الزراعي، وأن هناك الكثير من الفرص الاستثمارية المتاحة في بلادها، والتي يمكن أن تجذب المستثمرين القطريين.

كذلك بحثت غرفة قطر مجالات التعاون مع شركة سيسكو سيستمز الأمريكية في مجالات التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي والبنية التحتية الرقمية، وبناء منصات البنية التحتية الذكية التي تنسم بالأمان المرتفع والأتمتة والبرمجيات بما يعزز قيمة الأعمال.

استضافت غرفة قطر وفداً من جمهورية هنغاريا يمثل وكالة ترويج الاستثمارات برئاسة مدير العلاقات الدولية بالوكالة أنيتا ناغي. وكان في استقبال الوفد عضو مجلس الإدارة رئيس لجنة الأمن الغذائي والبيئة محمد بن أحمد العبيدلي.

وتركز البحث خلال الاجتماع على أهمية تعزيز علاقات التعاون بين الشركات القطرية والهنغارية في مجالات الزراعة والتكنولوجيا الزراعية. وجرى استعراض أهم الفرص الاستثمارية المتاحة في هنغاريا والمحافظات الاستثمارية التي توفرها الحكومة لجذب الاستثمارات الأجنبية.

وأشار العبيدلي إلى أن دولة قطر تولي القطاع الزراعي اهتماماً بالغاً في إطار جهودها لتعزيز الأمن الغذائي والتنويع الاقتصادي ضمن رؤية قطر الوطنية 2030. وبين أن قطر استثمرت بقوة في هذا القطاع الحيوي من خلال تطوير أنظمة الزراعة والإنتاج المحلي، وتبني أحدث التقنيات التي تعزز الاستدامة وكفاءة الموارد. من جانبها، أوضحت ناغي أن هنغاريا تتطلع إلى التعرف على الفرص المتاحة في السوق القطري، وإلى التعاون الوثيق مع

مباحثات بين غرفة تجارة الأردن واتحاد الغرف السورية في دمشق



المسار. وكشف الحاج توفيق أن حجم التبادل التجاري بين الأردن وسورية كان يتجاوز نصف مليار دولار قبل عام 2011، لكنه تراجع بشكل كبير خلال السنوات الماضية، نتيجة العقوبات، حيث لم يتجاوز في العامين الماضيين حاجز الـ 100 مليون دينار، مشدداً على ضرورة بذل جهود مكثفة لإعادة الزخم التجاري بين البلدين. من جانبه أكد رئيس اتحاد غرف التجارة السورية، علاء العلي، أهمية إعادة تقييم اتفاقيات الشراكة بين الأردن وسورية، خاصة بعد رفع العقوبات الدولية، مما يفتح المجال أمام مرحلة جديدة من التعاون الاقتصادي، مع التركيز على تعزيز فرص الاستثمار المتبادل.

عقد في العاصمة السورية دمشق، فعاليات المنتدى الاقتصادي الأردني - السوري، حيث شملت إعادة إعمار سورية وتعزيز التعاون الاقتصادي والاستثماري أبرز عناوين المنتدى والمعرض الاقتصادي الأردني - السوري المشترك.

وعلى هامش فعاليات المنتدى، جرت مباحثات بين غرفة تجارة الأردن واتحاد غرف التجارة السورية، تناولت تعزيز آفاق التعاون الاقتصادي بين البلدين، ووضع أسس جديدة لتوسيع العلاقات التجارية والاستثمارية. كذلك ناقش اللقاء ملفات التبادل التجاري، والنقل والشحن، واللوجستيات، والصناعة، والزراعة، والبنوك والمصارف، والصناعات الغذائية.

وأكد رئيس غرفتي تجارة الأردن وعمّان، العين خليل الحاج توفيق، أن القطاع التجاري والخدمي الأردني يسعى إلى تعزيز التعاون مع سورية عبر شراكات استثمارية في قطاعات حيوية تخدم مصالح البلدين. وأشار إلى دراسة تشكيل مجلس أعمال أردني-سوري مشترك، إضافة إلى التحضير لتنظيم منتدى أعمال اقتصادي في العاصمة عمّان خلال المرحلة المقبلة، بهدف ترسيخ مرحلة جديدة من التعاون الاقتصادي، وتعزيز دور القطاع الخاص في هذا

ارتفاع صافي تدفق الاستثمارات الأجنبية في المغرب



ارتفع صافي تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المغرب إلى 9.16 مليار درهم خلال الربع الأول من العام الحالي، بنمو 63.6 في المئة مقارنة مع نفس الفترة من عام 2024. ووفقاً لبيانات مكتب الصرف المغربي، سجلت إيرادات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المغرب ارتفاعاً بنسبة 24.6 في المئة خلال الربع الأول 2025 لتتجاوز 12.9 مليار درهم، مقابل تراجع النفقات بنسبة 20.8 في المئة إلى 3.81 مليار درهم. وانخفض صافي تدفق الاستثمارات المغربية المباشرة بالخارج بنسبة 59.5 في المئة ليسجل 388 مليون درهم. كما تراجعت إيراداتها بنسبة 14.8 في المئة إلى 3.87 مليار درهم، والنفقات بنسبة 22.6 في المئة إلى 4.26 مليار درهم.

الأردن يستقبل 2.1 مليون سائح خلال الثلث الأول 2025



نحو 451 ألف زائر. وارتفع الدخول السياحي خلال الفترة من يناير وحتى مارس من العام الحالي، بنسبة 8.9 في المئة، مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2024، حيث بلغ ما قيمته 1.217 مليار دينار.

شهد القطاع السياحي الأردني نمواً ملحوظاً خلال الثلث الأول من العام الحالي، حيث ارتفعت أعداد الزوار الدوليين مقارنة بالفترة نفسها من عام 2024.

وبحسب التقرير الصادر عن وزارة السياحة والآثار الأردنية، بلغ إجمالي عدد الزوار الدوليين خلال الفترة من يناير حتى أبريل 2025 نحو 2.125 مليون زائر، بنسبة ارتفاع 19 في المئة مقارنة بذات الفترة من عام 2024، والتي بلغ فيها عدد الزوار 1.785 مليون زائر. واستقبل الأردن خلال شهر أبريل الماضي نحو 617 ألف زائر دولي، بنسبة ارتفاع بلغت 36.7 في المئة، مقارنة بنفس الشهر من عام 2024 والذي بلغت فيه أعداد الزوار

إسبانيا تسجل رقماً قياسياً لتوافد السياح خلال الربع الأول



المتحدة "3.1 مليون"، وفرنسا 2.1 مليون، وألمانيا "2.1 مليون". واحتلت بريطانيا المرتبة الأولى من حيث الإنفاق السياحي بنسبة 15.9 في المئة من الإجمالي، تلتها ألمانيا بنسبة 12.3 في المئة، والدول الإسكندنافية بنسبة 8.8 في المئة.

استقبلت إسبانيا 17.1 مليون سائح في الربع الأول من العام الحالي، بزيادة قدرها 5.7 في المئة مقارنة بالثلاثة الأولى من عام 2024.

ووفقاً لبيانات المعهد الوطني للإحصاء، ترافق هذا الرقم القياسي مع زيادة قوية في الإنفاق السياحي الذي بلغ 23.5 مليار يورو في الربع الأول، بزيادة قدرها 7.2 في المئة مقارنة بالفترة نفسها من عام 2024.

ووفقاً للمعهد الوطني للإحصاء، فإن البلدان الرئيسية التي جاء منها السياح خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2025 هي المملكة

الديون العالمية تجاوزت 324 تريليون دولار



أظهر تقرير صادر عن معهد التمويل الدولي، عن زيادة الديون العالمية بنحو 7.5 تريليون دولار في الأشهر الثلاثة الأولى من العام الحالي، لتصل إلى مستوى مرتفع غير مسبوق تجاوز 324 تريليون دولار.

وبحسب المعهد فإن الصين وفرنسا وألمانيا كانت أكبر المساهمين في زيادة الدين العالمي، بينما انخفضت مستويات الدين في كندا والإمارات وتركيا.

وبيّن المعهد في تقريره مرصد الدين العالمي، أنّ الانخفاض الحاد لقيمة الدولار الأميركي أمام عملات الشركاء التجاريين الرئيسيين، ساهم في زيادة قيمة الدين بالدولار، لكنّ الارتفاع في الربع الأول

كان أكثر من أربعة أمثال متوسط الزيادة الفصلية البالغة 1.7 تريليون دولار التي رصدت منذ نهاية 2022.

السعودية والإمارات ضمن أكثر 10 دول تأثيراً في العالم



الإمارات العربية المتحدة، المملكة العربية السعودية، وإيطاليا.

احتلت المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة المركزين التاسع والثامن في قائمة أكثر دول العالم تأثيراً لعام 2024، بحسب استطلاع عالمي شمل ما يقرب من 17 ألف شخص، حيث ركزت منهجية التقرير على 4 محاور رئيسية، تتضمن القوة العسكرية، والضغط الدبلوماسي، والبراعة الاقتصادية، والتأثير الثقافي. القائمة التي تصدرها "US News" و "World Report"، تصدرتها الولايات المتحدة الأميركية، بينما جاءت الصين في المرتبة الثانية، لما تتمتع بها الدولتان من تأثير اقتصادي وعسكري وثقافي كبير. وجاءت قائمة الدول العشر الأكثر تأثيراً كالتالي: الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، المملكة المتحدة، ألمانيا، فرنسا، روسيا، اليابان،

احتياطي النقد الأجنبي في مصر يسجل أعلى مستوى منذ عقود



2025.

ارتفع احتياطي النقد الأجنبي لمصر إلى 48.144 مليار دولار بنهاية شهر أبريل الماضي، مقابل 47.757 مليار دولار في شهر مارس 2025، أي بنسبة بلغت زيادة 387 مليون دولار. ووفقاً لبيانات البنك المركزي المصري فإن مستويات النقد الأجنبي المسجلة في أبريل الماضي تعتبر الأعلى منذ عقود. ويتكون الاحتياطي النقدي في مصر من احتياطي الدولة من الذهب وعوائد قناة السويس وحصيلة الصادرات المصرية وتحويلات المصريين العاملين بالخارج.

وارتفع احتياطي النقد الأجنبي المصري خلال شهر مارس الماضي ليسجل 47.757 مليار دولار مقارنة بـ 47.394 مليار في فبراير

عجز التجارة الأميركية يتسع إلى مستوى قياسي

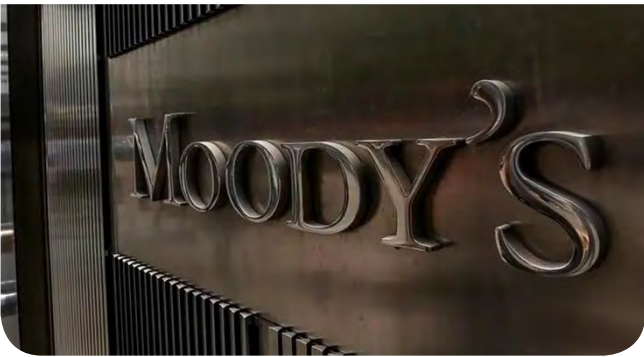


145 في المئة؛ في تكثيف الشركات استيراد السلع لتجنب تكاليف إضافية.

اتسع عجز الميزان التجاري الأمريكي إلى مستوى قياسي في مارس (آذار)، حيث قفز بنسبة 14 في المئة، ليصل إلى 140.5 مليار دولار، مقارنة بـ 123.2 مليار دولار في فبراير (شباط) بعد التعديل. وكانت توقّعت "رويترز" أن يرتفع العجز التجاري إلى 137 مليار دولار، مقارنة بـ 122.7 مليار دولار في فبراير.

وتسببت الرسوم الجمركية التي فرضها الرئيس الأمريكي دونالد ترمب، بما في ذلك رفع الرسوم على الواردات الصينية بنسبة بلغت

"موديز" تخفّض توقعات نمو الاقتصاد العالمي بشكل حاد



من اقتصادات مجموعة العشرين من بينها؛ كندا والمكسيك وألمانيا وفرنسا وإيطاليا والمملكة المتحدة وأستراليا وكوريا واليابان والهند وإندونيسيا وجنوب إفريقيا.

خفضت وكالة موديز للتصنيف الائتماني توقعاتها للنمو العالمي بشكل حاد، نتيجة زيادات الرسوم الجمركية على الدول، والتعريفات القطاعية المرتفعة على منتجات مثل الصلب والألمنيوم. وحذرت "موديز" من أنّ التعريفات الجمركية ستؤثر سلباً على قرارات التجارة والاستثمار العالمية، مع عواقب سلبية كبيرة على نمو معظم اقتصادات مجموعة العشرين.

وخفضت الوكالة توقعات نمو الاقتصاد العالمي إلى 1.9 في المئة عام 2025 و2.3 في المئة عام 2026. وتتوقع "موديز" أن تؤدي الرسوم الجمركية إلى انخفاض النمو الأمريكي بنسبة 1% على الأقل، كما سترفع الأسعار بشكل كبير على المستهلكين والشركات الأمريكية. كما خفضت "موديز" تقديراتها بشكل كبير للنمو في عدد

احتياطات النقد الأجنبي الصينية ترتفع بأكثر من المتوقع



على الأصول الأميركية والعودة إلى آسيا.

ارتفعت احتياطات النقد الأجنبي الصينية بأكثر من المتوقع في أبريل (نيسان)، مع استمرار تراجع الدولار مقابل العملات الرئيسية الأخرى. وزادت الاحتياطات بمقدار 41 مليار دولار، الشهر الماضي، لتصل إلى 3.282 تريليون دولار، في حين كانت الاحتياطات قد بلغت 3.241 تريليون دولار في مارس (آذار).

وأقرت السلطات الصينية مجموعة من إجراءات التحفيز، بما في ذلك خفض أسعار الفائدة وضخ سيولة كبيرة، في إطار تكثيف بكين جهودها لتخفيف الضرر الاقتصادي الناجم عن الحرب التجارية مع الولايات المتحدة. وتأتي هذه الخطوة بعد ارتفاع العملة الصينية إلى أعلى مستوى لها في ستة أشهر، مدعومةً بتصفية عمليات تداول الفائدة على الأصول الأجنبية (الهوامش)، وتدفق أوسع نطاقاً

حجم التبادل التجاري بين دول الخليج والولايات المتحدة تجاوز 120 مليار دولار في 2024



نمت وتطورت خلال العقود الماضية لتصبح نموذجًا للتعاون المشترك، وتعكس هذه القمة حرصنا على العمل الجماعي لتعزيز علاقاتنا وتوسيع شراكاتنا الاستراتيجية وتطويرها لتلبي تطلعات دولنا وشعوبنا.

كشف ولي العهد رئيس مجلس الوزراء السعودي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، خلال افتتاح أعمال القمة الخليجية - الأميركية في الرياض، عن أنّ "دول مجلس التعاون تؤكد على الشراكة الاقتصادية مع أميركا".

وشدد ولي العهد السعودي، على أنّ "الولايات المتحدة هي شريك تجاري أساسي، حيث بلغ حجم التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون والولايات المتحدة في العام 2024 المنصرم قرابة 120 مليار دولار".

وقال: يأتي اجتماعنا بالرئيس دونالد ترامب امتدادًا للعلاقة التاريخية والشراكة الاستراتيجية بين دولنا والولايات المتحدة الأميركية التي

نهو الاستثمارات الأجنبية في تونس 26 في المئة



(1.6 مليار دينار) منذ بداية عام 2025 وحتى نهاية أبريل الماضي، بزيادة 28.4 مليون دولار (85.3 مليون دينار) مقارنة بذات الفترة من عام 2024. وارتفع عدد السياح الوافدين إلى تونس ليتجاوز 2.3 مليون سائح، بزيادة 8.8 في المئة مقارنة بذات الفترة من عام 2024. وأظهر بيانات الديوان الوطني للسياحة التونسية زيادة في تدفق السياح الأوروبيين بنسبة 24.4 في المئة. كما زاد عدد السياح من دول شمال أفريقيا بنسبة 4.6 في المئة.

سجلت الاستثمارات الأجنبية في تونس، خلال الربع الأول من العام الحالي، نمواً بنسبة 26 في المئة مدفوعاً بزيادة الاستثمار المباشر في قطاع الصناعات المعملية. وأظهرت الأرقام الصادرة عن وكالة النهوض بالاستثمار الأجنبي، تحقيق تونس خلال الأشهر الثلاثة الأولى من سنة 2025 استثمارات خارجية بقيمة 731 نحو مليون دينار (231 مليون دولار) مقابل 597.5 مليون دينار خلال الفترة ذاتها من العام الماضي، أي بزيادة بلغت 26 في المئة.

وأظهرت البيانات ذاتها أن الاستثمارات الخارجية المباشرة في قطاع الصناعات المعملية قادت نمو الاستثمار حيث استأثر القطاع بـ 45 في المئة من الاستثمارات مقابل 39 في المئة في قطاع الطاقة و 15 في المئة في قطاع الخدمات. بينما لم تتجاوز الاستثمارات الخارجية الموجهة للقطاع الزراعي 1 في المئة. بلغت عائدات القطاع السياحي في تونس نحو 500 مليون دولار

قطر تستهدف استقطاب 100 مليار دولار استثمارات أجنبية



كشف وزير التجارة والصناعة في قطر الشيخ فيصل بن ثاني آل ثاني، عن أنّ الخطة الاستراتيجية للوزارة (2024 - 2030) تهدف إلى استقطاب استثمارات أجنبية مباشرة بقيمة 100 مليار دولار لتعزيز مكانة قطر مركزاً للابتكار وواحة للاستثمار. وأكد أنّ الخطة تهدف إلى تنويع الاقتصاد ودعم الصناعات التحويلية غير

وإلى جانب العرض الثاني، أمام مجلس الشورى القطري، أبرز محاور الخطة الاستراتيجية لوزارة التجارة والصناعة 2024 - 2030، وجهودها في تعزيز التنوع الاقتصادي، وتطوير بيئة الأعمال، ودعم القطاعات غير النفطية بما ينسجم مع رؤية قطر الوطنية 2030.

النفطية، وتحقيق نمو سنوي مركب بنسبة 3.4 في المئة. وبين أن الخطة تركز على أربع ركائز هي التمكين المؤسسي، وتحسين بيئة الأعمال، وتنمية الصناعات المحلية والتبادل التجاري وحماية المستهلك.

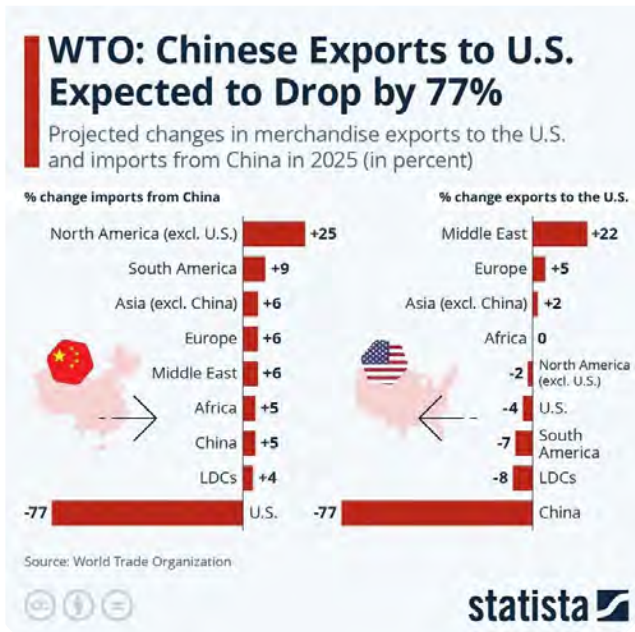
"الاسكوا" تتوقع تأثيرات متفاوتة للرسوم الأميركية على الصادرات العربية



كشفت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا) في أحدث تقييم لها، عن أن تأثيرات الرسوم الجمركية الأميركية ستكون متفاوتة بين اقتصادات الدول العربية.

ووفق "الاسكوا" ستؤثر الرسوم التي فرضتها إدارة الرئيس دونالد ترامب على صادرات عربية غير نفطية إلى السوق الأميركية تقدر قيمتها بنحو 22 مليار دولار. وتوقعت أن تكون الأردن والبحرين ومصر ولبنان والمغرب وتونس هي الدول الأكثر تأثراً بالتعريفات. وأكد الأمانة التنفيذية للإسكوا رولا دشتي، أن المنطقة العربية تقف عند مفترق طرق اقتصادي حاسم. فرغم التحديات الفورية التي تفرضها هذه الرسوم، إلا أنها تتيح فرصة غير مسبقة لبناء اقتصادات أكثر مرونة وتنوعاً وتكاملاً في مختلف أنحاء العالم العربي.

التجارة العالمية " تكشف حجم استفادة دول الشرق الأوسط من الحرب التجارية



أظهرت توقعات حديثة صادرة عن منظمة التجارة العالمية، استفادة كبيرة لدول الشرق الأوسط من الفراغ السلي الذي تسببه الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين.

وبحسب منظمة التجارة فإن صادرات دول الشرق الأوسط إلى الولايات المتحدة قد ترتفع بنسبة 22 في المئة عام 2025. بينما ستواجه أسواق المنطقة المزيد من الضغط من عروض السلع الصينية والتي كانت مخصصة للولايات المتحدة، ما قد يرفع الواردات الصينية إليها بنحو 6 في المئة خلال العام الجاري. وتبين التوقعات أن الصادرات الصينية ستتناقص إلى الولايات المتحدة بنسبة 77 في المئة عام 2025. كما من المتوقع أن تزداد الواردات الصينية إلى جميع الأسواق الأخرى، ونمو بقية أسواق أميركا الشمالية بنسبة 25 في المئة.

البنك الدولي يخفض توقعاته لمنطقة الشرق الأوسط



في العام المقبل، مما يمثل خفضاً بنحو 0.9 نقطة مئوية، و0.5 نقطة مئوية على التوالي مقارنة بتقديراته السابقة في بداية العام.

خفّض البنك الدولي توقعاته بشكل حاد لنمو منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى ما نسبته 2.6 في المئة و3.7 في المئة عامي 2025 و2026 على التوالي للمرة الثانية هذا العام، من 3.4 في المئة و4.1 في المئة في توقعات يناير (كانون الثاني)، خفضاً من 3.8 في المئة لهذا العام في توقعاته في أكتوبر (تشرين الأول) 2024 (من دون تعديل توقعات العام المقبل)، وذلك في ضوء تراجع متوقع لآفاق الاقتصاد العالمي جراء تداعيات الرسوم الجمركية الأميركية، والتعريفات المضادة لها.

وقدّم صندوق النقد الدولي نظرة متشائمة كذلك بشأن نمو اقتصاد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للعامين الحالي والمقبل، وتوقع نموها بنسبة 2.6 في المئة في العام الحالي و3.4 في المئة

التضخم في لبنان يسجل أدنى مستوى منذ 5 سنوات



من ذلك، تسارعت وتيرة ارتفاع أسعار المواد الغذائية إلى 21.4 في المئة مقارنة بـ20.5 في المئة في فبراير (شباط). أما على أساس شهري، فقد ارتفعت أسعار المستهلكين بنسبة 0.4 في المئة في مارس، وهو أدنى معدل ارتفاع شهري في ستة أشهر، مقارنةً بزيادة قدرها 0.7 في المئة في فبراير.

تراجع معدل التضخم السنوي في لبنان إلى 14.2 في المئة في مارس (آذار) 2025، وهو أدنى مستوى له منذ خمس سنوات، مقارنةً بـ15.6 في المئة في الشهر السابق. ويُعزى هذا التراجع بشكل رئيسي إلى تباطؤ وتيرة ارتفاع الأسعار في فئات السكن والمرافق (16.5 في المئة مقابل 18.5 في المئة)؛ والنقل (2.5 في المئة مقابل 9 في المئة)؛ والملابس والأحذية (11 في المئة مقابل 14.4 في المئة)؛ والترفيه والثقافة (4.5 في المئة مقابل 5 في المئة)؛ والمطاعم والفنادق (17.3 في المئة مقابل 18 في المئة).

وفي المقابل، استمر انخفاض الأسعار في فئة الأثاث والمعدات المنزلية والصيانة المنزلية الروتينية، حيث تراجعت بنسبة -8.4 في المئة مقابل -8.2 في المئة في الشهر السابق. وعلى النقيض

مصر تحقق أعلى فائض أولي للناتج المحلي في تاريخها بـ3.1 في المئة



كشف وزير المالية المصري، أحمد كجوك، عن تسجيل مصر أعلى معدل للفائض الأولي للناتج المحلي بنسبة 3.1 في المئة خلال الفترة من يوليو وحتى أبريل الماضيين.

ولفت إلى أنّ "معدل الدين للناتج المحلي تراجع رغم ارتفاع أسعار الفائدة، ونستهدف استمرار الانخفاض القوي خلال الفترة المقبلة". مشيراً إلى أنّ "الحكومة المصرية تسعى إلى خلق مساحات مالية

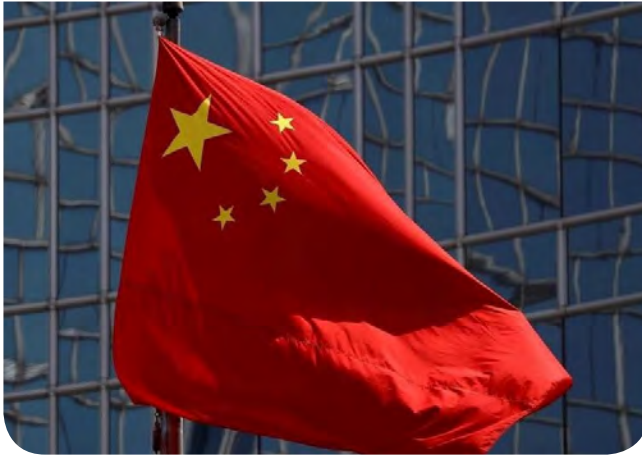
لاتفاق الدعم المالي البالغ قيمة 8 مليارات دولار والموقع في مارس/آذار 2024.

وأكدت رئيسة بعثة الصندوق إلى مصر فلادكوف هولار، أن "مصر أحرزت تقدماً ملموساً نحو استقرار الاقتصاد الكلي"، لافتة إلى أنه "من المتوقع أن يستمر النمو في التحسن، وقد رفعنا توقعاتنا للسنة المالية 2024-2025 إلى 3.8 في المئة، في ضوء النتائج التي فاقت التوقعات في النصف الأول من العام".

كافية لزيادة الإنفاق على الصحة والتعليم والتنمية الاجتماعية والاقتصادية".

ونوّه إلى أن "هناك تنسيقاً وتناغماً بين كافة محاور وإصلاحات السياسات الاقتصادية لضمان تنافسية الاقتصاد المصري". في المقابل، كشف صندوق النقد الدولي، عن إحراز مصر تقدماً نحو استقرار الاقتصاد الكلي "لكن لا يزال يتعين عليها تبسيط إجراءاتها الضريبية والجمركية وتوسيع قاعدتها الضريبية". وزار فريق من صندوق النقد مصر، في إطار مراجعته الخامسة

"موديز" تثبت نظرتها المستقبلية السلبية للصين



واحدة إلى A، محدّرة من الارتفاع السريع في الدين وتدهور المالية العامة.

أبقت وكالة موديز للتصنيف الائتماني على نظرتها المستقبلية السلبية للصين، محدّرة من أن مخاوف التوتر مع الشركاء التجاريين الرئيسيين ربما يكون له تأثير سلبي طويل الأمد على ملفها الائتماني. وثبتت الوكالة تصنيف الصين عند مستوى A1، والذي عدلته ليصبح مع نظرة "سلبية" بدلاً من "مستقرة" في ديسمبر/كانون الأول 2023.

وبينت "موديز" أن دوافع النظرة المستقبلية السلبية للصين تغيرت، في تحول عن المخاوف المتعلقة بالدين الحكومي المحلي وقوة الشركات المملوكة للدولة. وبحسب وكالة موديز فقد انحسرت هذه المخاطر الآن بعد سياسة الحكومة المنسقة، ولم تعد تؤثر بشكل كبير في تصنيف الصين A1.

وكانت خفّضت فيتش التصنيف الائتماني السيادي للصين درجة

"موديز" تهّد لرفع تصنيف إيطاليا وسط تحسن الأداء المالي

السياسية الداخلية، يعزز من احتمالات استمرار تحسن المؤشرات المالية".



نوّهت وكالة التصنيف الائتماني "موديز" إلى احتمال رفع التصنيف الائتماني لإيطاليا. مبيّنة أن التحسن في الأداء المالي واستقرار المشهد السياسي في عهد رئيسة الوزراء جورجيا ميلوني قد أسهما في تغيير النظرة المستقبلية إلى "إيجابية".

ورغم بقاء التصنيف عند مستوى Baa3، أي درجة واحدة فقط فوق التصنيف غير الاستثماري (Junk)، فإن تعديل النظرة يعكس ثقة متزايدة في قدرة الحكومة على خفض العجز المالي إلى ما دون سقف 3 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول العام المقبل، وهو ما يتماشى مع معايير الاتحاد الأوروبي.

ووفق "موديز" فإن "تحسن التوقعات المالية في ضوء الأداء الأفضل من المتوقع للمالية العامة في 2024، إلى جانب استقرار البيئة

كريستين لاغارد: اليورو سيصبح بديلاً للدولار!



رأت رئيسة البنك المركزي الأوروبي كريستين لاغارد، أن اليورو يمكن أن يصبح بديلاً عملياً للدولار، مما يُكسب منطقة اليورو التي تضم 20 دولة فوائد هائلة إذا تمكنت الحكومات فقط من تعزيز البنية المالية والأمنية للتكتل.

وأشارت لاغارد في محاضرة ألقته في برلين، إلى أن "التغييرات الجارية تهيئ الفرصة للحظة اليورو العالمية"، معتبرة أن "اليورو لن يكتسب نفوذاً بشكل تلقائي، بل سيتعين عهليه أن يكسبه". وأوضحت أنه "لتحقيق ذلك ينبغي لأوروبا أن يكون لديها سوق رأس مال أوسع وأكثر سيولة، وأن تعزز أسسها القانونية وأن تدعم التزامها بالتجارة المفتوحة من خلال القدرات الأمنية".

الهند تقترب من تجاوز اليابان اقتصادياً لتحل المركز الرابع عالمياً



العالمية.

توقع صندوق النقد الدولي في تقريره صادر عنه أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي للهند إلى 4.187 تريليون دولار خلال السنة المالية 2025-2026، ليتجاوز بذلك اقتصاد اليابان الذي يُقدَّر بـ 4.186 تريليون دولار، لتصبح الهند رابع أكبر اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة والصين وألمانيا.

وفي تعليق على هذا التحول التاريخي، اعتبر الرئيس التنفيذي لمركز الأبحاث "نتي آيوج" الحكومي، بي في آر سبرههانيام، أن صعود الهند الاقتصادي يعود إلى الظروف الجيوسياسية المواتية، والأسس المحلية القوية، والدور المتنامي للهند في سلاسل التوريد

صندوق النقد الدولي: الاقتصاد البريطاني يبدأ تعافيه رغم التحديات العالمية



رفع صندوق النقد الدولي توقعاته لنمو اقتصاد بريطانيا هذا العام، وحض على الالتزام بخطة لخفض الاقتراض العام.

ومن المتوقع الآن أن يصل النمو هذا العام إلى 1.2 في المئة، وهو أعلى بقليل من نسبة 1.1 في المئة التي توقعها في أبريل (نيسان)، قبل أن يرتفع إلى 1.4 في المئة عام 2026، على الرغم من التحديات الناجمة عن الرسوم الجمركية الأميركية التي يُتوقع أن تخفض الناتج السنوي بنسبة 0.3 في المئة. ونوه صندوق النقد الدولي إلى أن هذه التعديلات تعكس الأداء القوي للناتج المحلي الإجمالي في الربع الأول، مما يعكس مرونة الاقتصاد البريطاني على الرغم من البيئة الخارجية المعقدة.



ArabBrazilian
Chamber of Commerce
الغرفة التجارية
العربية البرازيلية

الغرفة التجارية العربية البرازيلية

تمتين الروابط بين البرازيليين والعرب من أجل
الترويج لتعزيز مسار التطور الإقتصادي
والإجتماعي والثقافي.



على مدى 66 عاماً تحولت الغرفة التجارية العربية البرازيلية إلى عامل أساسي في تطور هذه العلاقات التي لا تقتصر نتائجها على الأعمال الثنائية فحسب، بل تشمل أيضاً تفعيل التقارب ما بين الثقافتين، العربية والبرازيلية.

فالغرفة التجارية العربية البرازيلية هي الغرفة الوحيدة المعترف بها في البرازيل من قبل إتحاد الغرف العربية. وهي أيضاً الممثل الشرعي للمصالح التجارية للدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، وخاصة فيما يتعلق بإصدار شهادات المنشأ والتصديق على وثائق ومستندات التصدير إلى البلدان العربية

انتسب إلى الغرفة التجارية العربية البرازيلية

انطلاقاً من تصميمها على تحقيق هدف توطيد وتعزيز روابط الشراكة، وتوليد الفرص، وعلى الأخص توثيق عرى التقارب ما بين البرازيليين والعرب، تقدم الغرفة العربية، من خلال محترفين مؤهلين تأهيلاً عالياً، سلسلة من المزايا الأساسية لممارسة الأعمال وإبرام الصفقات التجارية:



استكشاف فرص الأعمال
وتحديد الشركاء التجاريين



الترويج لمنتجات/ خدمات الشركات
الأعضاء لدى وسائل الإعلام البرازيلية
والعربية



إقامة المعارض، ولقاءات أعمال،
والفعاليات، والمحاضرات،
وتنظيم البعثات التجارية



بناء العلاقات وتعزيز التواصل ما بين
الشركات، والحكومات، والمؤسسات
الأخرى العربية والبرازيلية



إعداد دراسات الجدوى
والإمكانات الإستثمارية



تقديم الخدمات الإستشارية



التصديق على وثائق
ومستندات التصدير



تقديم خدمات الترجمة
العربية – البرتغالية

RISING GLOBAL DEBT REQUIRES COUNTRIES TO PUT THEIR FISCAL HOUSE IN ORDER



Major policy shifts underway have heightened global uncertainty. The series of recent tariff announcements by the United States, and countermeasures by other countries have increased financial market volatility, weakened growth prospects, and increased risks. They come in the context of rising debt levels in many countries and already strained public finances, which in many cases will also need to accommodate new and permanent increases in spending, such as defense. Rising yields in major economies and widening spreads in emerging markets further complicate the fiscal landscape.

We project global public debt to increase by 2.8 percentage points this year—more than twice the estimates for 2024—pushing debt levels above 95 percent of gross domestic product. This upward trend is likely to continue, with public debt nearing

100 percent of GDP by the end of the decade, surpassing pandemic levels. These numbers are based on the World Economic Outlook reference projections, reflecting tariff announcements made between Feb. 1 and April 4. Amid substantial policy



uncertainty and a shifting economic landscape, debt levels could rise even further.

In this environment, fiscal policy faces critical trade-offs: balancing debt reduction, building buffers against uncertainties, and meeting urgent spending needs amid weaker growth prospects and higher financing costs. Navigating these complexities will be essential for fostering stability and growth.

RISK OF HIGHER DEBT

Debt risks were already elevated. According to the Fiscal Monitor's debt-at-risk, which utilizes data up to December 2024, in a severely adverse scenario global public debt could reach 117 percent of GDP by 2027. This would represent the highest level since World War II, exceeding reference projections by almost 20 percentage points.

Risks to the fiscal outlook have further intensified. Debt levels may rise even further than the debt-at-risk estimates if revenues and economic output decline more significantly than current forecasts due to increased tariffs and weakened growth prospects. Additionally, escalating geoeconomic uncertainties could heighten debt risks, driving up public debt through increased expenditures, particularly in defense. Demands for fiscal support could also rise for those vulnerable to

severe disruptions from trade shocks, pushing up spending. The Fiscal Monitor estimates that a significant rise in geoeconomic uncertainty could lead to a public debt increase of approximately 4.5 percent of GDP in the medium term.

Tighter and more volatile financial conditions in the United States may have ripple effects on emerging markets and developing economies, leading to higher financing costs. This significantly impacts commodity prices, resulting in lower prices and heightened price volatility. Limited fiscal improvements may further heighten risks from rising interest rates, especially as many countries have substantial financing needs. High interest rates could limit essential spending on social programs and public investments. Additionally, reduced foreign aid, due to shifting priorities among advanced economies complicates financing for low-income countries.

COMPLEX POLICY TRADEOFFS

In an uncertain and rapidly changing world, countries will need to first and foremost put their own fiscal house in order. This means implementing prudent policies within robust fiscal frameworks to build public confidence and help reduce uncertainty.

Fiscal policy should prioritize reducing public

debt and establishing and widening buffers to address spending pressures and economic shocks. This means finding the right balance between adjustment and supporting economic growth, tailored to each country's unique situation, available resources, and overall economic conditions.

Countries with limited room in government budgets should implement gradual and credible consolidation plans and allow automatic stabilizers, like unemployment benefits, to work effectively. Any new spending needs should be offset by spending cuts elsewhere or new revenues. For countries with greater fiscal flexibility, it is important to utilize available resources judiciously within well-defined medium-term plans. Fiscal support for businesses and communities impacted by severe trade dislocations should be both temporary and targeted, with a strong emphasis on transparency and effective cost management. More generally, advanced economies should tackle issues related to aging populations by reprioritizing spending, advancing pension and healthcare reforms, and broadening the tax base.

In emerging and developing economies, enhancing the tax system is crucial due to historically low revenues. Low-income developing countries should stay the course on fiscal adjustments given financing challenges. Timely and orderly debt restructuring alongside such adjustments is essential for countries facing debt distress.

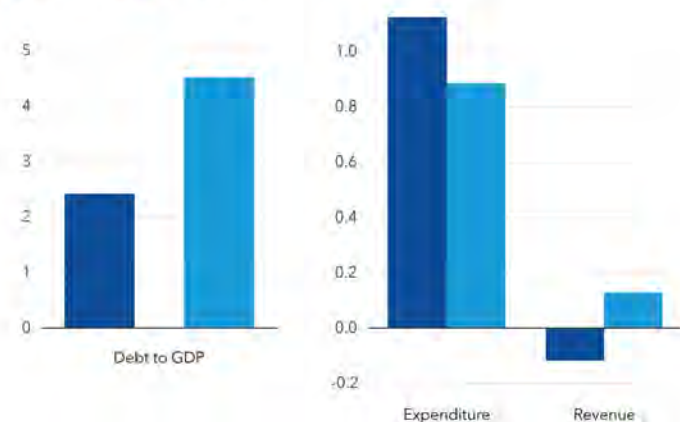
Additionally, fiscal policy, alongside other structural policies, should focus on enhancing potential growth. This can help ease challenging tradeoffs between growth and debt sustainability. For instance, well-designed pensions and energy subsidy reforms can generate savings that can be used to support social programs and infrastructure investments.

As significant policy changes and heightened uncertainty reshape the global economic landscape, the fiscal outlook has worsened. To effectively navigate these challenges, governments should focus on building public trust, ensuring fair taxation, and managing resources wisely. By doing so, they can foster resilience and promote sustainable growth in uncertain times.

Rising uncertainty can cause a large increase in debt

Response to a one standard deviation increase in the Geopolitical Fragmentation Index, in percent of GDP

■ After 0 years ■ After 4 years



Sources: World Economic Outlook April 2025; IMF staff calculations; Fernandez-Villaverde, Mineyama, and Song 2024.

IMF

Global public debt is high and likely to keep rising

Global public debt, percent of GDP



Sources: World Economic Outlook April 2025; IMF staff calculations.

IMF

مجموعة
مؤسسات نھاس



NAHAS
ENTERPRISES
GROUP



HEAD OFFICES

Telephone: (+963 11) 2234000 – 2233000 | Fax: (+963 11) 2235004 – 2228861

E-mail: info@nahas.sy | Website: www.nahasgroup.com



بنك بيروت
Bank of Beirut
Banking Beyond Borders

Redefining STATE-OF-THE-ART Contact Center

Step into the Next generation of Customer Service
with Bank of Beirut **new State-of-The-Art Contact Center**
that offers you 24/7 world-class levels of quality, first-contact
resolution and instant omni-channel solutions.

 1262



Lebanon | Australia | UK | Germany | Sultanate of Oman | Cyprus | UAE | Nigeria | Ghana

www.bankofbeirut.com
24/7 Customer Service
1262 | +961 5 955 262